QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants

عالم المحاسبة

مجلة فصلية تصدرها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

العدد الثالث

فبراير ٢٠١١

عام من الانجازات فى اجتماع الجمعية العمومية

الملتقى الثانى للمحاسبين يؤكد على أهمية تطوير النظام المحاسبي الحكومي في الدولة

ريان أحمد ريان: التفرغ المهني شرط أساسي للنهوض بالمهنة

العادات والتقاليد وضعف الراتب أهم أسباب بعد المرأة القطرية عن العمل بمكاتب المحاسبة

عالم المحاسبة

مجلة فصلية تصدرها جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
Qatari Association of Certified Public Accountants

العدد الثالث

المحتويات

- الملتقى الثاني للمحاسبين ٤
- عالم المحاسبة تحاور ريان احمد ريان ٦
- الشيخ محمد بن حمد : المحاسب القانوني يعمل فى جو محيط وممتلئ بالأخطار ٨
- الجمعية تشارك فى الملتقى الخامس ١٢
- المرأ القطرية ومهنة المحاسبة .. . تحديات وصعاب ١٤
- النظام المحاسبى الحكومى في المملكة بين الواقع والمأمول ١٦
- التحديات التى تواجه المهنة ومكاتب التدقيق الوطنية ٢٣
- رؤية لواقع الاتحاد العام للمحاسبين العرب ٢٥
- اجتماع الجمعية العمومية العادية عام ٢٠١٠ ٢٧
- إصدار دليل المحاسبين والمراجعين القانونيين فى قطر ٢٩
- الدورات التدريبية التي سوف تعقدها الجمعية الفترة القادمة ٣١
- فاضل النجار عضو مجلس إدارة الجمعية ٣٧
- ممثل من جمعية المحاس بين القانونيين القطرية فى لجنة التظلم الضريبي ٣٨

صفحة 5

الغلاف

هيئة التحرير

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر

الشيخ/ محمد بن حمد بن عبد الله آل ثاني

الأستاذ/ فالح بن شنان العنزي

الأستاذ/ راشد راشد همام العبد الله

الأستاذة/ ماجدة حسن عبد الله الكواري

الأستاذة/ منى علي آل الشيخ الكواري

الأستاذ/ حازم صلاح محمد

المراسلات

ترسل باسم هيئة تحرير المجلة على العنوان التالي:

برج وزارة الأعمال والتجارة - الدور الحادي عشر

هاتف: ٤٤٩٤٥٥٦١ - ٤٤٩٤٥٥٦٧ +٩٧٤

جوال: ٣٣٢٥٠٧١٣ +٩٧٤

فاكس: ٤٤٩٤٥٥٨٨ +٩٧٤

ص . ب: ٨٩٤١ - الدوحة - قطر

الموقع الإلكتروني: www.qcpa.net

البريد الإلكتروني: info@qcpa.net

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة بل تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

تصميم وإخراج فني

أمجد عز الدين محمود

دار الشرق للطباعة
DAR AL-SHARQ Printing Press

كلمة العدد

كلمة العدد

الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر

لعله من الواضح الآن أن الجمعية تواصل مسيرتها بخطى رصينة نحو تحقيق الإنجازات من أجل النهوض بمهنة المحاسبة والارتقاء بها في دولة قطر، على الرغم من محدودية الموارد للجمعية التي تعتبر التحدي الأكبر الذي يقلص من طموحات الجمعية نحو المزيد من الأنشطة والإنجازات للمهنة في الدولة. وأعتقد أن من أهم هذه الإنجازات التي نجحت الجمعية في تحقيقها خلال الفترة البسيطة من عمرها الذي لا يتجاوز سنتين، العلاقة المتميزة والتعاون الواضح من مختلف الجهات المعنية بالمهنة بالدولة، مثل وزارة التجارة والأعمال، ووزارة الاقتصاد والمالية، ومعهد التنمية الإدارية، وغرفة تجارة وصناعة قطر، وجامعة قطر حيث إن هناك تشجيعًا ودعمًا ومشاركة في فعاليات وأنشطة الجمعية، ويدل على إدراك واسع لأهمية تلك المهنة ودورها في الاقتصاد الوطني.

لا يخفى أيضًا دور الجمعية في عقد الندوات والملتقيات والدورات التدريبية ومذكرات التفاهم مما ساعد على نشر الوعي المحاسبي في الدول والإسهام في تطوير قدرات ومهارات المحاسبين وتزويدهم بالمستجدات في المحاسبة والمراجعة، وكذلك الدور الواضح للجمعية في دعم وتشجيع الكفاءات القطرية للعمل بمهنة مراجعة الحسابات، ودعم المكاتب الوطنية وتفعيل دورها في خدمة المهنة، وحثهم على استقطاب الكفاءات المتميزة للعمل بتلك المكاتب. والجمعية تعمل بجد وإخلاص على تعديل القوانين المتعلقة بالمهنة، بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، حيث إن هناك قصورًا واضحًا فيها، وتحتاج إلى الكثير من التعديلات الجوهرية عليها.

وهناك تحديات تواجه الجمعية في إطار العمل على تحقيق أهدافها ومواصلة أعمالها ونشاطها، تتعلق بالنظام الأساسي لها، الذي يخضع للقانون الموحد للجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر ٢٠٠٤. ومن أجل أن يكون للجمعية دور متميز في خدمة المهنة، فلا بد من الاستفادة من جميع الخبرات المتاحة في الدولة؛ وذلك عن طريق فتح العضوية لجميع المتخصصين والمهتمين، من القطريين وغيرهم ممن يخدمون هذا البلد المعطاء؛ وكذلك من أجل تنفيذ جميع البرامج والأنشطة على مستوى عال من الكفاءة. ويجب أن يكون للجمعية موارد مالية أسوة بما هو معمول به في الجمعيات المماثلة في المنطقة وفي الدول المتقدمة.

وقد تقدمت الجمعية بالكثير من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في النهوض بالمهنة في الدول، ونغتنم هذه الفرصة لذكر بعض المقترحات التي قد تساعد على تطوير الواقع الحالي؛ حيث أشار دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة الجديد إلى تعيين المحاسبين على الدرجة المالية السابعة (بداية المربوط)، وأشار إلى تعيين بعض التخصصات الأخرى المهنية؛ كالقانون والهندسة والطب والحاسب الآلي بدرجة أعلى؛ حيث نعتقد أن هذا التصنيف لم ينصف هذه المهنة بما تستحق، فإننا نأمل ونناشد الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر إعادة النظر في هذا الموضوع، بما يحقق العدالة لجميع التخصصات ذات الطابع المهني. وكذلك من المشاكل التي تواجه بعض المحاسبين القانونيين القطريين في الوقت الحاضر موضوع سداد متأخرات رسوم تجديد قيد المحاسبين القانونيين في وزارة الأعمال والتجارة؛ حيث ترى الجمعية أن هناك كثيرًا من الملاحظات على تطبيق القانون رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية وأن الإدارة المختصة كان يجب أن تقوم بتحصيل هذه الرسوم سنويًا في الوقت المناسب وعدم الانتظار لمدة تزيد عن خمس سنوات ومن ثم المطالبة بالدفع. وفي هذا المجال نقترح على الوزارة أن تشكل لجنة لدراسة موضوع الرسوم وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي تخدم المهنة وتشجع المحاسبين على مزاولتها.

لقد سعدت جدًا بمصادقة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) لسنة ٢٠١١ بتسمية رئيس وأعضاء لجنة التظلم الضريبي بمشاركة ممثل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بهذه اللجنة. وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة الاقتصاد والمالية، لدعمها ومساندتها للجمعية من أجل القيام بالدور المنوط بها.

نظمته الجمعية بالتعاون مع الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر

حث الجهات الحكومية على الحد من مركزية النظام المحاسبي الحكومي

عالم المحاسبة

أوصى الملتقى الثاني للمحاسبين في دولة قطر الذى عقد مؤخرا فى الدوحة تحت عنوان «المحاسبة الحكومية في دول مجلس التعاون والتحديات المعاصرة». بحث الجهات الحكومية المسؤولة عن النظام المحاسبي الحكومي في دول مجلس التعاون على العمل على الحد من مركزية النظام، والعمل على استقلال الأجهزة الحكومية ماليا؛ بما يكفل سرعة إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وتوفير البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

شارك فى الملتقى وزارة الاقتصاد والمالية وديوان المحاسبة وحضور الدكتور حميد المدفع نائب رئيس جامعة قطر لشؤون الادارة وعدد من المسؤولين بدول مجلس التعاون والهيئات الحكومية.

كما اوصى الملتقى بضرورة إصدار قوانين وتشريعات جديدة تتعلق بالنظام المالي المتبع في الأجهزة الحكومية في دول مجلس التعاون وعدم الاعتماد على التعاميم والتعليمات التي تصدر من حين لآخر ولا تكون في مجموعها إطارا متكاملا لتنظيم الأمور المالية والإسراع في إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين لتفسير وتنظيم الأمور المالية والرقابة عليها.

تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليواكب التطورات والأحداث

واكد الملتقى أهمية تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليواكب التطورات والأحداث التي طرأت على مختلف مجالات المحاسبة الحكومية حول العالم بتطبيق معايير المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي؛ بحيث تتمكن الدولة من معرفة أصولها والتزاماتها المقومة مالياً، وتتمكن من تحديد تكلفة تقديم الخدمات وفعالية استخدام الموارد المتاحة للجهات المختلفة، وكذلك التحقق من جدوى تخصيص بعض مشروعات أو خدمات الدولة. وطالب بالعمل على تطوير نظام إعداد الموازنة العامة والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص وتطوير مهارات وقدرات العاملين في هذا المجال في جميع الأجهزةلحكومية، والتأكيد على أهمية استخدام نظام محاسبة التكاليف في الأجهزة الحكومية والدعوة إلى البدء بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء على بعض الجهات الحكومية التي لديها الإمكانيات والكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهمة.

واكد الملتقى أهمية منح الأجهزة العليا للرقابة الاستقلالية المالية والإدارية لضمان توفير القيم والمبادئ الأساسية للرقابة وتوفير الأدوات اللازمة لقيام تلك الأجهزة بالمحافظة على المال العام.

إعادة النظر في التشريعات

كما أكد الملتقى أهمية إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بمهام واختصاصات الأجهزة العليا للرقابة في ضوء المتغيرات والمستجدات الجديدة في أنظمة الرقابة.

وشدد الملتقى على أهمية منح امتيازات أكبر لموظفي الأجهزة العليا للرقابة حتى نتمكن من استقطاب الخبرات والكفاءات التي ستتولى أعمال الرقابة على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

إنشاء وحدات التدقيق الداخلي في جميع الأجهزة الحكومية وربطها بالسلطة العليا

وطالب بإنشاء وحدات التدقيق الداخلي في جميع الأجهزة الحكومية وربطها بالسلطة العليا في الجهاز لتحقيق أكبر قدر من المسؤولية وتوضيح دورها وصلاحيتها بالنسبة للإدارات الأخرى والعمل على تدعيم تلك الوحدات بالمدققين المؤهلين علمياً وعملياً للقيام بهذا العمل المهم والعمل باستمرار على رفع كفاءتهم المهنية من خلال التدريب والتعليم المستمر، وكذلك المحافظة على حياديتهم وموضوعيتهم الضرورية اللازمة لأداء عملهم.

واكد الملتقى أهمية إعادة النظر في التشريعات والقوانين والأنظمةلمتعلقة بالرواتب والمزايا الوظيفية لحملة الشهادات الجامعية والمهنية في المحاسبة، بحيث تتم معاملتهم على قدم المساواة مع بقية المهن من مهندسين وأطباء ومحامين..

تنسيق وتعاون

كما أكد الملتقى أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالمحاسبة الحكومية في دول المجلس والجمعيات والهيئات المحاسبية المهنية والعلمية من أجل نشر الوعي المحاسبي الحكومي وتقديم اقتراحات جادة تساعد تلك الجهات للقيام بدورها في تطوير أنظمة المحاسبة الحكومية.

وأوصى بضرورة التأكيد على إقامة ندوة سنوية لمناقشة موضوعات المحاسبة الحكومية في دولة قطر ودعوة الجهات المعنية للمشاركة في هذه الندوة ودعوة الباحثين والمتخصصين في مجال المحاسبة الحكومية لإجراء المزيد من الدراسات من أجل تقييم الأنظمة المطبقة حالياً في دول مجلس التعاون والتعرف على

نقاط القوة والضعف بها واقتراح الحلول المناسبة ومجالات تطوير تلك الأنظمة.

وكان الدكتور خالد الخاطر رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية قد طالب في كلمته خلال الافتتاح الامانة العامة لمجلس الوزراء الموقر بضرورة اعادة النظر في بداية المربوط للمحاسبين، موضحا أن دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة الجديد أشار الى تعيين المحاسبيين على الدرجة المالية السابعة (بداية المربوط) في الوقت الذى اشار الى ان تعيين بعض التخصصات الاخرى المهنية كالقانون والهندسة والطب والحاسب الالي بدرجة اعلى حيث نعتقد ان مهنة المحاسبة صمام أمان للاقتصاد الوطني وبالتالي نعتقد ان هذا التصنيف لم ينصف هذه المهنة بما تستحق وناشد الامانة العامة لمجلس الوزراء الموقر باعادة النظر بهذا الموضوع بما يحقق العدالة لجميع التخصصات ذات الطابع المهني.

• مشروع القانون الجديد

واقترح د. خالد الخاطر على وزارة التجارة والأعمال بأن تتولى تقديم مشروع القانون الجديد لمزاولة المهنة في الدولة الذي قدمته اللجنة المشتركة من الوزارة وجمعية المحاسبين؛ حيث تم عرض المشروع على المختصين وأساتذة المحاسبة والقانون والمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة.وأعرب عن اعتقاده بان هذا المشروع قد عالج الكثير من القصور في القانون الحالي بالاضافة الى موضوع سداد متأخرات رسوم تجديد قيد المحاسبين القانونيين في الوزارة، حيث ترى الجمعية أن هناك كثيرا من الملاحظات على تطبيق القانون رقم (٣٠) لعام ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية وان الادارة المختصة كان يجب أن تقوم بتحصيل هذه الرسوم سنوياً في الوقت المناسب وعدم الانتظار لمدة تزيد على خمس سنوات ومن ثم المطالبة بالدفع.وفي هذا المجال اقترح د.خالد الخاطر على الوزارة ان تشكل لجنة لدراسة موضوع الرسوم وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة التي تخدم مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر وتشجيع المحاسبين القطريين على مزاولة المهنة. ودعا وزارة الشؤون الاجتماعية الى تبني مقترح الجمعية بشأن انضمام المحاسبين غير القطريين والمهتمين بالمهنة كأعضاء منتسبين لها، كما هو معمول به في أغلب الجمعيات والهيئات المحاسبية للاستفادة من خبراتهم في أنشطة الجمعية خاصة أنه تمت مناقشة الموضوع مع إدارة الجمعيات بالوزارة وكان هناك ترحيب بهذا المقترح، علماً أن أصحاب هذه العضوية يشاركون فقط في أنشطة وفعاليات الجمعية ولا يحق لهم التصويت في اجتماع الجمعية ولا المشاركة في انتخابات مجلس الإدارة.

• تنظيم عمل خبراء المحاسبين

ونوه الى ان الجمعية تقدمت بمقترح لسعادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء بشأن تنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم العدلية حيث اتضح أن هناك كثيرا من الملاحظات على الوضع الحالي لهؤلاء الخبراء. والمقترح يعتمد بشكل واضح على تفعيل شروط قيد الخبراء المحاسبين الصادر بقرار رئيس المحاكم العدلية لسنة ٢٠٠٢ وإجراء بعض التعديلات على هذه الشروط بما يتناسب مع التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة. وقال الدكتور خالد الخاطر رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في كلمته خلال افتتاح الملتقى ان تنظيم ملتقى المحاسبين السنوي يعتبر من الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الجمعية، مشيرا الى انه بعد النجاح الذي تم تحقيقه خلال الملتقى الأول للمحاسبين، تواصل الجمعية مسيرتها نحو ما يناط بها من أهداف وذلك من أجل الارتقاء بالمهنة في الدولة والنهوض بها. وأضاف ان الملتقى الثاني يناقش ولاول مرة موضوع النظام المحاسبي الحكومي في الدولة والتعرف على المشاكل والعقبات التي تواجه قيام هذا النظام بتحقيق الأهداف المرجوة منه..

موضحا ان نجاح هذا الملتقى في دعوة نخبة متميزة من المهتمين والمتخصصين الذين لهم حضورهم المتميز في المحاسبة الحكومية يجعلنا أكثر تفاؤلا بأن الأوراق التي ستناقش في أروقة هذا الملتقى سوف تنتج عنها توصيات واقتراحات تساعد الجهات المعنية بالدولة على القيام بدورها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليواكب التطورات والأحداث التي طرأت على مختلف المجالات في الدولة، وتوفير المعلومات والبيانات المالية الملائمة لمساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات المناسبة.

الأستاذ حسين السادة

• دعم الجهات

وشدد على ان جمعية المحاسبين القانونيين بحاجة إلى دعم جميع الجهات المعنية بالمهنة في الدولة في الوقت الحاضر وذلك من اجل الارتقاء بمهنة المحاسبة ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني ووعياً بواقع مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر في الوقت الراهن والذي لا يتواكب مع مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت إليه الدولة في نهضتها المعاصرة. ووجه الشكر والتقدير الى وزارة الأعمال والتجارة لدعمها ومساندتها لنا وتوفير مقر دائم للجمعية وتقديم كافة الإمكانيات لا نجاح جميع أنشطتها. وأعرب د. خالد الخاطر في ختام كلمته عن شكره وتقديره للأستاذة الدكتورة شيخة المسند رئيس جامعة قطر لدعمها المتميز لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية والجمعية العلمية للمحاسبة والشكر موصول لكل الضيوف والحضور الذين سارعوا إلى تلبية الدعوة خصوصاً أولئك الذين حلوا ضيوفاً على بلدنا العزيزة. كما خص بالشكر والتقدير مكتب ديلويت أند توش ومصرف قطر الإسلامي وشركة رأس غاز وهيئة قطر للأسواق المالية وشركة الأولى للتمويل ومكتب محمد بن سلطان العلي للمحاسبة والتدقيق لإسهاماتهم الفعالة في دعم أعمال هذا الملتقى.

• دورات تدريبية

وفي كلمته بهذه المناسبة قال الدكتور رجب الاسماعيل رئيس الجمعية العلمية للمحاسبة بجامعة قطر ان الجمعية ساهمت منذ تأسيسها منذ اكثر من ٦ سنوات في تطوير مهنة المحاسبة في دولة قطر من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات المتخصصة والمشاركة الفعالة في الفعاليات المختلفة على المستويين المحلي والاقليمي.

وأضاف ان الدعم المستمر من المسؤولين بجامعة قطر وعلى رأسهم سعادة الدكتورة شيخة المسند رئيس جامعة قطر كان السبب الرئيسي وراء الدور البارز الذى تقوم به الجمعية في خدمة مهنة المحاسبة فكان نشاطها الحثيث وسعيها الدءوب للارتقاء بمهنة المحاسبة في دولة قطر وفقا للمعايير العالمية.

وأكد أن انعقاد الملتقى الثاني للمحاسبين في قطر مؤشر على الوعي باهمية الدور العلمي والاكاديمي لدفع المهنة قدما الى الامام بما يعزز فرص الارتقاء بالعمل المحاسبي في الدولة.. مشيرا الى ان الملتقى يسلط الضوء على عدة محاور اهمها التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي ودور اجهزة الرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي في تحسين الاداء في الهيئات والمؤسسات الحكومية والموازنات العامة. وقال ان التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة اليوم كبيرة حيث اصبحت المهنة في قفص الاتهام تجاه العديد من الاحداث الاقتصادية متمثلة في الأزمات الاقتصادية وازمات سوق المال وانهيار كبرى الشركات فقد زادت اهمية المهنة والدور الذى يمكن ان تلعبه في التطورات الاقتصادية لاي دولة.

• خطوة بناءة

وفي كلمة وزارة الاقتصاد والمالية التي ألقاها السيد حسين السادة أكد ان هذا الملتقى يهدف الى الارتقاء بمهنة المحاسبة الحكومية لخدمة اهداف المجتمع في مجالات شتى مالية واقتصادية واحصائية. وأضاف ان عقد مثل هذه الندوات واللقاءات بين الكوادر المتخصصة في العمل التنفيذي الحكومي والاساتذة المتخصصين في علم المحاسبة الحكومية يعتبر بحد ذاته خطوة بناءة على الطريق تهدف الى تطوير وتحديث المحاسبة الحكومية حيث تضع مثل هذه الاجتماعات النقاط على الحروف وتوضح مدى الاهتمام والحرص على تطوير مجالات المحاسبة ومعالجة نواحي القصور فيها اضافة الى اثراء تطبيقات النظام واقتراح المعالجات المستقبلية.

عالم المحاسبة تحاور مكتب الريان لتدقيق الحسابات

أجرى الحوار - أيمن صقر

ريان احمد ريان:

- التفرغ المهني شرط أساسي للنهوض بمهنة المحاسبة
- مستقبل المكاتب الوطنية واعد ومبشر

محمد رفعت:

- جمعية المحاسبين تقوم بدور كبير في تطوير المهنة
- على المحاسبين القطريين التركيز على المهنة

مكتب الريان لتدقيق الحسابات بدأ نشاطه الفعلي في السوق المحلي منذ نهاية عام ١٩٧٩ ولدور المكتب في تطوير مهنة المحاسبة كانت لعالم المحاسبة هذا الحوار مع كل من الاستاذ ريان احمد مصطفى الريان والاستاذ محمد رفعت عبدالله مدير المكتب وفيما يلي نص الحوار ..

● ما رأيكم في وضع مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر بشكل عام وهل السوق يتوفر فيه الكفاءات المؤهلة للعمل بالمهنة؟

هناك تفاوت في وضع مهنة المحاسبة والتدقيق في قطر حيث توجد مكاتب كبيرة لديها عملائها الذين يتعاملون معها ولطبيعة تلك المكاتب والمردود المهني والمالي تستطيع تلك المكاتب الانتشار بصورة اوسع في الدولة في الوقت نفسه توجد مكاتب وطنية تضم كفاءات على اعلى مستوى ولكنها في حاجة الى وضع حوافز مالية من قبل الدولة لتشجيعها على العمل بمهنة الحسابات وحثهم للعمل في مكاتب المحاسبة الوطنية بالاضافة الى الاستفادة من الخبرات العاملة في المكاتب العالمية وحث المكاتب الوطنية على استقطاب الكفاءات المتميزة للعمل بتلك المكاتب وان يكون هناك مشاركة وإشراف مستمر من قبل أصحاب المكاتب.

كما ان التفرغ المهني شرط أساسي للنهوض بالمهنة وممارسة العمل بمراجعة الحسابات ولكن في ظل وجود نقص واضح في العناصر الوطنية المؤهلة، ووجود مثل هذا الشرط في الوقت الحاضر قد يؤدي الى اثار سلبية على تطوير المهنة في الدولة.

● ما هو مستقبل المكاتب الوطنية في دولة قطر؟

على الرغم من ان مستقبل المكاتب الوطنية واعد ومبشر الا انها تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات خاصة في ظل القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٤ ولابد هنا التأكيد على ضرورة وضع اقتراحات وتوصيات لتطوير المكاتب الوطنية والنهوض بمستوي المهنة في دولة قطر حيث تعاني الدولة من قلة الممارسين الوطنيين لها.

كما يتطلب الامر التركيز والاهتمام بتطوير مكاتبهم من جميع النواحي وتدعيم المكاتب بالعناصر البشرية المؤهلة ويمكن لجمعية المحاسبين القطرية لعب دور كبير في هذا المجال.

● وماذا عن وضع مكاتب المحاسبة القطرية من حيث التحديات والمشاكل التي تواجهها؟

هناك العديد من التحديات التي تواجه مكاتب المحاسبة القطرية وهي نفس التحديات التي تواجهها مكاتب التدقيق في الدول المجاورة ولمواجهة هذه التحديات يجب اعداد خطة عمل تتضمن تحديث ادلة التدقيق وتوظيف الكفاءات المؤهلة لعمل الاضافات المطلوبة

وعلى الرغم من وجود اكثر من ٤٠ مكتبا محليا للمحاسبة في قطر إلا أن تلك المكاتب تقوم بدور محدود لا يتعدى العمل كخبراء في المحاكم العدلية أو تدقيق بعض الشركات الصغيرة وهذا يفتح الباب مرة اخرى حول أهمية مهنة المحاسبة في التطور الاقتصادي للدول خصوصا وان أن القانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم مهنة مراجعة الحسابات اشترط للقيد في سجل المحاسبين القانونيين أن يكون متفرغاً لممارسة المهنة ومع ذلك يجوز للمحاسب القانوني القيام بالأعمال التي لا تتعارض مع قواعد وسلوك وآداب المهنة وذلك طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما أن المادة (٦) تحظر على المحاسب القانوني الاشتغال بالتجارة ومباشرة أي عمل يتعارض مع السلوك المهني ويخل بكرامة المهنة وتدقيق حسابات الشركة التي عمل بها كموظف ما لم يمض على تركه العمل مدة سنتين على الأقل.

● ماهو الدور المنتظر من مكاتب المحاسبة أن تقوم به خلال الفترة القادمة وهل مكاتب المحاسبة في الوقت الحالي تقوم بدورها كما ينبغي؟

خلال الازمة المالية اتضح ان هناك خلل في اسلوب بعض شركات التدقيق في عملها وهناك شركات وافراد اصابهم الضرر من ذلك ومكاتب التدقيق يمكنها لعب دور اكبر في حالة تطوير الانظمة واللوائح المالية للشركات التي تقوم بتدقيقها واقتراح اساليب التطوير بما يكفل الحفاظ على اصولها من الضياع واقرار بمبدأ تضارب المصالح ولا يمنع بالمشاركة في اختيار الكفاءات للعمل لدى هذه الشركات من باب الولاء لهذه الشركات وسببا لتقدمها وتطورها

● ما الدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين في دولة قطر من أجل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة؟

على الرغم من قصر مدة تأسيسها الا انها قامت مشكورة ممثلة في رئيس مجلس ادارتها واعضاء المجلس بدور كبير ويمكنها ان تلعب دورا اكبر في المستقبل وعلى سبيل المثال لا الحصر عقد دورات تأهيلية متخصصة تساير التطورات الاقتصادية في العالم والدفاع عن مصالح اعضائها لدى الجهات ذات العلاقة وتشجيع التوجه الى اندماج الشركات الصغيرة والسعي لمشاركة المحاسبين القطريين لمكاتب التدقيق العالمية اسوة بالدول المجاورة وتفعيل دور لجنة الرقابة النوعية على مكاتب التدقيق والسعي الى فرض نسبة التوطين لدى مكاتب التدقيق اسوة بالشركات المساهمة والتسيق مع المجلس الاعلى للقضاء فيما يتعلق بتقديم خدمات الخبرة المحاسبية.

● قدمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مقترح لتعديل قانون تنظيم مهنة مراقبي الحسابات من أجل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة فما رأيكم في هذا المقترح؟

كما سبق وذكرت ان الجمعية تقوم بدور كبير في تطوير المهنة وهناك اعضاء من لجنة قيد المحاسبين القانونيين شاركوا مع الجمعية في المقترح واعتقد انهم ابدوا ملاحظاتهم فيما يتعلق بالقصور الموجود في القانون الحالي.

حوار

● مارأيكم فى قانون تنظيم مهنة مراقبى الحسابات رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٤ خصوصا مع القصور الواضح فى هذا القانون وأثره على تطوير المهنة؟

لقد صدر القانون بعد مرور ٣٠ عاما على اصدار القانون السابق وكان من المفروض اشتراك ممارسى المهنة ضمن اللجنة او الاشخاص الذين صاغوا القانون لاخذ رأيهم بصفة استشارية لتفادى اية ثغرات تعوق تطبيق القانون أو ادارج القانون قبل تطبيقه على الموقع الالكترونى للوزارة او جمعية المحاسبين للتشاور او مستخدمى القوائم المالية مثل رجال الاعمال ومصرف قطر المركزى ووزارة المالية والاقتصاد "ادارة ضريبة الدخل" وبالتالى هناك قصور فى القانون وهو اقرار جدول خاص للمكاتب الاجنبية وهذا غير فى أية دولة من دول العالم فجميع المكاتب المحلية تقوم بالاندماج مع هذه المكاتب واعطاء الفرصة للشباب القطرى للمشاركة فى هذه المكاتب وهناك كفاءات قطرية لديها المؤهلات والخبرات المتميزة ويمكنها الدخول فى شراكات مع هذه المكاتب

● هل تقوم هيئات وجمعيات المحاسبة والمراجعة فى دول مجلس التعاون بالتنسيق والتعاون فيما بينها لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر؟

يجب ان يكون هناك تعاون بين الجمعية القطرية وجمعيات دول مجلس التعاون الخليجى والاستفادة من التجارب المتراكمة لهذه الجمعيات والهيئات حيث قدمت تلك الجمعيات مشاريع تطوير مختلفة يمكن الاستفادة منها منعا للازدواجية

● أسباب عزوف المحاسبين القطريين عن مزاولة المهنة؟

لا يوجد عزوف وهناك مكاتب قطرية عديدة وعلى المحاسبين القطريين التركيز على المهنة لانها مهنة واعدة نظرا للتطور الاقتصادى الذى تشهده قطر وسوف تشهده فى السنوات المقبلة والخدمات المهنية مطلوبة فى كل الاحوال

● مدى التزام المكاتب بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؟

ان تطبيق المعايير الدولية اصبح أمرا ملحا ومهما للشركات المحلية ومتعددة الجنسيات فى ظل غياب المعايير المحلية وقد بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة و كانت كل هيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية .

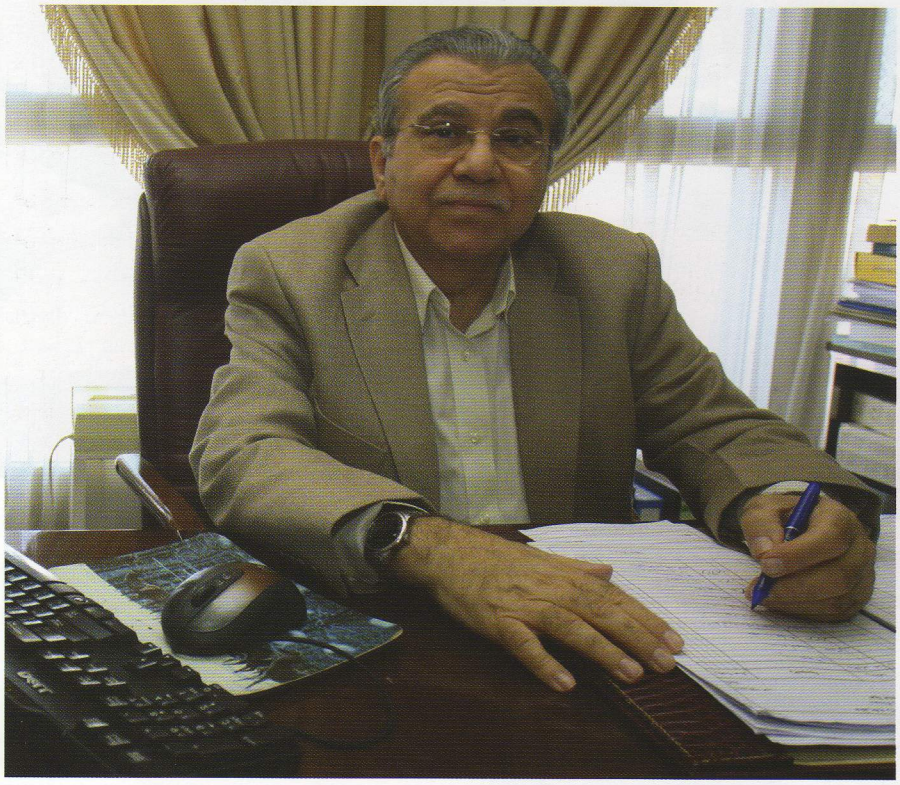

الأستاذ ريان أحمد ريان

وقد بقي اصطلاح القواعد المحاسبية المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين و مدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات و المؤسسات

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام ١٩٣٩ كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٣ كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٣٢.

والاستاذ ريان أحمد مصطفى الريان يتمتع بخبرة علمية قدرها ٤٥ عاما وكان من اول المراجعين للمارسة المهنة فى دولة قطر عند صدور أول قانون ينظم المهنة فى قطر عام ١٩٧٤ وبدا مزاولة المهنة من خلال مكتبه الخاص منذ نهاية عام ١٩٧٩ وهو حاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من جامعة بيروت العربية فرع جامعة الاسكندرية فى عام ١٩٦٦ بدرجة الشرف وعمل مديرا لمكتب سابا وشركاهم بدولة قطر عام ١٩٧٩ وحاصل على زمالة جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ومعه المحاسبين القانونيين الامريكية والمعهد الوطنى للمحاسبين القانونيين باستراليا وعضو المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونية

بينما يتمتع الاستاذ محمد رفعت عبدالله بخبرة علمية قدرها ٣٦ عاما تخرج فى كلية التجارة –جامعة عين شمس شعبة محاسبة عام ١٩٧٤ بتقدير جيد جدا وعمل فى احد مكاتب المراجعة فى مصر منذ التخرج وحتى نهاية ١٩٨١ وعمل مدقق حسابات رئيسى فى مكتب الريان لتدقيق الحاسبات اعتبارا من اول يناير ١٩٨٢ وحتى ديسمبر ١٩٨٧ وعمل مديرا للتدقيق فى المكتب من اول يناير ١٩٨٨ وحتى شهر ديسمبر ٢٠٠٨ ومديرا للمكتب اعتبارا من يناير ٢٠٠٩ وحتى الان وهو حاصل على عضوية المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين منذ عام ٢٠٠٠

الأستاذ محمد رفعت

من يحمى المحاسب القانونى ؟!

الشيخ محمد بن حمد: المحاسب القانونى يعمل فى جو محيط وممتلئ بالأخطار

هاشم السيد: من التحديات مدى قدرة المحاسب القانوني على الصمود أمام الإغراءات التي تقدمها إدارة الشركة

حسنى شادى: لن يحمي المحاسب القانوني سوى أدائه

ندوات

الدوحة- عالم المحاسبة

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بندوة عنوانها: «من يحمي المحاسب القانوني؟» وذلك فى إطار سعيها لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر.. وحاضر فى الندوة التى ترأسها الأستاذ عبد العزيز الصائغ عضو الجمعية، كل من الشيخ محمد بن حمد آل ثاني نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية والاستاذ هاشم السيد والاستاذ حسني شادي، وحضرها الدكتور خالد الخاطر رئيس مجلس ادارة الجمعية وعدد كبير من المهتمين بهذا المجال فى قطر.. فى البداية قال الدكتور خالد الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية: إن الندوة ستناقش الامور التى تُهم المحاسبين القانونيين فى دولة قطر والمشاكل والمعوقات التى تواجههم فى ممارسة المهنة، والقوانين والتشريعات التى تنظم عمل المحاسبين القانونيين وأوجه القصور فى هذه التشريعات والقوانين، ومدى ملائمة هذه التشريعات للدور المهنى المهم الذى يقوم به المحاسبون القانويون فى خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر.. وتقديم التوصيات والمقترحات التى من شأنها مساعدة المحاسبين القانونيين فى العمل فى بيئة ملائمة ومناسبة للقيام بمهامهم على أكمل وجه ضمن قواعد وسلوكيات وآداب المهنة.

ورأى الشيخ محمد بن حمد فى كلمته خلال الندوة ان المحاسب القانونى يعمل فى جو محيط وممتلئ بالأخطار، ويعلم المحاسب القانونى الخطر، وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم ويوضح الفكر المهنى بجلاء، واضاف: إن الإدارة عليها مسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة والحفاظ على رقابة داخلية، واعداد القوائم المالية على نحو عادل

الشيخ محمد بن حمد

وان ذلك كله ليس من مسؤولية المراجع، وقال: إن المحاسب القانونى عليه إبداء الرأي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، ويجب عليه أن يخطط ويؤيد المراجعة من خلال سلوك يتسم بالشك المهني فى كافة مراحل المراجعة، واوضح ان المشكلة في قطر تكمن فى أن الكثير من مكاتب المحاسبة تقوم بدور إعداد القوائم المالية للشركات وهي من يقوم بإبداء الرأي حول عدالة تلك القوائم، مما أضر بسمعة المهنة في الدولة.. والخطر هنا هو احتمال قيام المراجع بإصدار رأي على قوائم مالية تحتوى على غش أو أخطاء جوهرية. وقال: إنه على المراجع العديد من الواجبات عند اكتشاف غش أو أخطاء خلال عملية المراجعة وبيان أثرها على أمانة الادارة أو الموظفين وأثرها على عملية المراجعة والتخطيط لها وأهمية الخطر ومخاطر وجود غش أو مخاطر بيانات مضللة بسبب ذلك، وأن مدى الغش أو الأخطاء المكتشفة يعدل من تقرير المحاسب القانوني لمستويات الخطر وقد يقرر الانسحاب من عملية المراجعة بسببها. ونظراً للندوة التى أقامتها الجمعية العام السابق بعنوان من يحاسب المحاسب القانوني؟ تساءلنا وقتها: مادام المحاسب يعمل فى هذه البيئة من يحمي المحاسب القانوني؟ وكانت فكرة لهذه الندوة نظراً للدور المهم الذى يقوم به المحاسب القانونى فى خدمة الاقتصاد الوطنى ومهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، وخاصة أن هذه المهنة صمام أمان للاقتصاد الوطني.

وتطرق سعادة الشيخ محمد بن حمد الى العديد من الحالات التى حدثت لمحاسبين، منها على سبيل المثال: أثناء نقاش محاسب خبير مع أحد المحامين أو مع طرف فى دعوى ويكون ليس لدى المحاسب الخبرة القانونية فى معرفة الألفاظ القانونية

ويستدرجه المحامى لكتابة كلمة أو عبارة قانونية ثم يرفع دعوى على المحاسب، وخاصة اذا كان هناك ترتيب او توصية على استدعاء المحاسب من قبل الخصوم.. وايضا محاسب قانونى بحكم طبيعة عمله تعرض عليه رشوة ويرفضها، ويحاول تدارك هذا الموقف وأمام إصرار الراشى يقوم بالإبلاغ لدى الجهات المختصة، ولكن يذهب الملف الى النيابة العامة بدون إرفاق ما يفيد بإبلاغ المحاسب للشرطة (الدليل المادي على ذلك)، ثم يفاجأ المحاسب بعد سنة أو أكثر باستدعائه، والتحقيق معه كما لو كان متهماً، ثم يظهر الحق ويستكمل الملف ويتم تبرئته.

ورأى أن المشكلة الأخرى ان المحاسب القانونى هو إنسان يقف مع الحق، ونجد - للأسف - أثناء تأديته لعمله يضع تقريره المالى أو نتيجة رأيه سواء كان فى تقرير محاسبى أو تقرير خبرة ومن الطبيعى ستكون النتيجة لصالح أحد الأطراف فيقوم الطرف الآخر بلومه وعتابه ثم يمتنع عن سداد الأتعاب. من يحمي المحاسب في طلبه للأتعاب؟.

واوصى سعادة الشيخ محمد بن حمد بان يقوم المحاسب القانونى يقوم بأداء واجبه على أكمل وجه ولا يخشى فى الله لومة لائم طبقاً للأصول ومعايير المراجعة السليمة، ونتوجه من خلال الجمعية بعقد دورات يدعى اليها أشخاص ممن لهم علاقة بعمل المحاسبه القانونية لزيادة الوعي لدى المستفيدين من عمل المحاسب القانونى بطبيعة عمله، كما اوصى بالارتقاء بالمستوى المهنى لأداء المحاسب القانونى من خلال الجهات الرسمية في الدولة مثل وزارة الأعمال والتجارة وديوان المحاسبة والمحاكم، فيما يتعلق بالخبراء ووضع التنظيم المناسب للرقابة النوعية على أداء مكاتب المحاسبة العاملة فى دولة قطر، وصولاً الى وضع أدلة وإجراءات مهنية للرقابة النوعية، وطالب بتطوير القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة وخاصة قانون مزاولة المهنة وتطوير كفاءات قطرية في مجال مهنة المراجعة والمحاسبة في الدولة، حيث إن هناك عددا قليلا جدا يمارس هذه المهنة.

فيما تحدث الاستاذ هاشم السيد عن الاسباب التى تجعل المحاسب القانوني لا يقوم بأداء واجبه المهنى بالكفاءة والجودة المطلوبة، التى تتمثل فى قيام المحاسب القانونى بمراجعة حسابات منشأة لها فروع جغرافية مقابل اتعاب مهنية غير مجزية، وتنافس المحاسبين القانونيين على الفوز بالتعاقد من خلال تقديم تخفيضات فى قيمة الاتعاب ولجوء لجان اختيار المحاسب القانونى الى ترشيح المحاسب الاقل عرضاً، دون النظر الى عملية المراجعة ومتطلباتها وعدم تناسب حجم القوى العاملة المتوافرة لدى المحاسب مع حجم العمل والالتزامات المطلوبة.

كما تحدث الأستاذ هاشم السيد عن المشاكل التى يواجهها المحاسب القانونى، وتتمثل اهمها فى: عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل نتيجة القصور بأركان العملية التعليمية، ونتيجة للمتغيرات والتطورات التكنولوجية المتلاحقة والقصور فى برامج التدريب المؤهلة للمحاسبين الجدد، وقلة التعاون بين المؤسسات والمهنة مما يكون بمثابة عائق نحو تطوير المناهج التعليمية وقصور فى بعض التشريعات المنظمة لمواصلة المهنة، وتحدث عن التحديات التى يتعرض لها المحاسب القانونى، وهي متعددة، وهي: مدى قدرة المحاسب على الصمود امام التهديدات والإغراءات امام الادارة فى حالة عمله كمحاسب قانونى فى احدى الشركات والمؤسسات، من أجل إظهار وإخراج البيانات والمعلومات بالصورة التى ترتبها هذه الادارة ومدى قدرته ايضا على الصمود امام الاغراءات التى يقدمها له الممولون فى حالة عمله كمأمور ضرائب، ورأى ايضا ان من بين التحديات مدى قدرة المحاسب على الصمود امام الإغراءات التى تقدمها له ادارة الشركات والمؤسسات فى حالة

هاشم عبد الرحيم السيد

قيامه بالعمل كمراجع حسابات خارجى لها، ومدى قدرته على تطوير نفسه ورفع مستواه لاستيعاب التطورات المستمرة فى مجال المراجعة والتدقيق واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة،

وتقدم الاستاذ هاشم السيد ببعض المقترحات التى يمكن العمل بها لحماية المحاسب القانوني فى قطر، ومنها التأكيد على تنفيذ ما جاء فى القانون رقم ٣٠ عام ٢٠٠٤ لمزاولة المهنة، الموضحة فى البنود الخاصة بالالتزامات التى يجب على المحاسب تنفيذها وتعديل وتطوير الشروط الخاصة بالمتطلبات الخاصة بالتأهيل لمزاولة المهنة، والتأكيد على تحقيق استقلالية المراجع الخارجى من خلال اسلوب تعيينه وتحديد أتعابه واستقالته وعزله واتصالاته وحقوقه وتعديل وتطوير بعض المواد القانونية الموجودة فى قانون الشركات رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية فى إعداد القوائم المالية والالتزام بالتعليم المستمر لمراجعة الحسابات..

وأكد الاستاذ حسني شادي فى كلمته انه إذا لم نكن نحمي نحن أنفسنا كمحاسبين قانونيين لن يحمينا أحد فالمهنة كلها مخاطر.. فالمحاسب القانونى يحمي نفسه بالتزامه بالأداء المهنى فى عملية المراجعه طبقاً للمعايير الفنية، متسلحاً بالعلم والخبرة والاطلاع المستمر على كل ما هو حديث مهنياً وعلمياً، ورأى انه لن يحميَ المحاسبَ القانونيَ سوى أدائه نفسه وتوثيقه لكل عملية يقوم بها ويصدر تقريره عليها.. مشيرا الى أن المحاسب مسؤول مسؤولية مدنية وجنائية والقانون المدنى الأساس فى الإثبات فيه بالمستندات والأوراق التي هي صلب عملية توثيق ملف المراجعة.

وطالب بضرورة التنسيق بين المحاسبين القانونيين بعضهم مع بعض والاتصال الدائم من خلال تفعيل لجنة السلوك المهنى والأداء المهنى ومعالجة التجاوزات التي قد تحدث من بعض الزملاء داخل إطار الجمعية، وتخصيص يوم للقاء المحاسبين بمقر الجمعية لعرض مشاكلهم وتنظيم البيت الداخلى للمحاسبين، كما اكد على زيادة الوعي المهني لدى المتعاملين مع المحاسب القانوني، وخاصة من غير المحاسبين والجهات الرسمية، وأن تقوم وزارة الأعمال والتجارة بتفعيل مواد قانون الشركات رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ بإلزام الشركات بإيداع نسخة من البيانات المالية المدققة خلال الفترة المحددة بالقانون لدى قسم مراقبة الشركات بالوزارة، هذا بالاضافة الى دور الجمعية في إصدار برنامج الرقابة النوعية على المحاسبين القانونيين، وإنشاء لجنة بالجمعية للسلوك المهني، وبحث الخلافات، فلا نريد محاسبا يوافق على ما يقدمه العميل دون إتمام عملية المراجعة حسب الأصول المهنية، ولا نريد محاسبا يوقع دون إدراك للمسؤولية.. ثم إنه من الضروري تعاون المحاسبين فيما بينهم لإنشاء مكتبة بالجمعية تهتم بكل ما هو حديث مع آخر الإصدارات.

حسني شادي

مذكرتان تعاون مشترك بين الجمعية وكل من جمعية المدققين الإماراتية وجمعية المحاسبين القانونيين البريطانية

ديباك : نتمنى أن تساهم المذكرة فى تطوير المهنة والارتقاء بها في دولة قطر

د. الخاطر: الجمعية ترحب بهذا التعاون مع هذه المنظمات العالمية

عبدالقادر علي: هناك حاجة الى عمل جاد من أجل تنفيذ برامج وفعاليات مشتركة لزيادة الوعي

الدوحة- عالم المحاسبة

وقعت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وكل من جمعية المدققين الداخليين فى دولة الإمارات العربية وجمعية المحاسبين القانونيين البريطانية (ACCA) مذكرتين للتفاهم .. قام بتوقيع المذكرتين الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وعن جمعية الامارات الأستاذ عبد القادر عبيد علي رئيس مجلس إدارة جمعية المدققين الداخليين في دولة الإمارات وعن جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية السيد/ ديباك تشايناني المدير الاقليمي للجمعية فى دولة الإمارات العربية وقطر

وتهدف مذكرة التفاهم التى وقعتها الجمعية مع نظيرتها الاماراتية الى إقامة علاقات التعاون المشترك بين الجمعيتين في المجالات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالأنشطة والأعمال التي تمارسها الجمعيتين في سبيل النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بها مثل التعاون فى إجراء البحوث الفنية المشتركة وتبادل الخبرات وإقامة الفعاليات المهنية والعلمية المشتركة من ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاشية حول موضوعات تهم الطرفين وتقديم برامج تدريبية مشتركة وتبادل المعلومات والمواد العلمية والمطبوعات والنشرات والاستفادة من المراجع وقواعد البيانات المتاحة لدى كل جهة وعبر الدكتور الخاطر عن سعادته بتوقيع الاتفاقية وأن هذا التعاون من جمعية المدققين الداخلين الإماراتية سوف يساعد الجمعية على تحقيق أهدافها وخاصة انه لها ارتباط وتمثل معهد المدققين الداخليين (IIA) فرع دولة الإمارات والمعهد تأسس عام ١٩٤١ وهى منظمة عالمية للعاملين في مجال التدقيق الداخلي وتضم أكثر من ١٥٠٠٠٠عضواً ومقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ولها مكاتب محلية في أكثر من ١٩٠ دولة حول العالم والجمعية ترحب بهذا التعاون مع المنظمة العالمية لتوفير خدمات متميزة للعاملين في هذا القطاع في الدولة والإسهام في تلبية متطلباتهم فيما يتعلق بتطوير قدراتهم وكفاءاتهم المهنية والسعي إلى توفير كفاءات علمية متميزة للعمل في مجال التدقيق الداخلي في مختلف القطاعات في الدولة وهناك اهتمام كبير في وجود إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي في الأجهزة الحكومية والشركات في دولة قطر وخاصة بعد القرار الأميري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ بتعيين اختصاصات الوزارات والذي أكد على إنشاء وحدة التدقيق بكل وزارة أو هيئة فى الدولة وتحتاج هذه الوحدات إلى كفاءات متميزة للقيام بهذه المهمة وتوضيح دورها وصلاحياتها بالنسبة للإدارات الأخرى.

ومن ناحية أخرى قال الاستاذ عبد القادر عبيد بأن جمعية المدققين الداخليين تتطلع إلى تعاون مثمر وبناءً فى خدمة العاملين فى مجال التدقيق الداخلي وهناك حاجة الى عمل جاد من أجل تنفيذ برامج وفعاليات مشتركة لزيادة الوعى حول مهنة التدقيق الداخلي فى المنطقة وتقديم المساعدة والمشورة للمؤسسات والشركات بكل ماله صلة فى تطوير وحدات التدقيق الداخلي.

علماً بأن جمعية المدققين الداخليين فى الإمارات قد تأسست فى عام ١٩٩٥ وتتلقى الدعم مالياً من عدد من الشركات الرائدة فى الدولة .

وبالنسبة للمذكرة التى تم توقيعها مع الجانب البريطانى فان جمعية المحاسبين القانونيين القطرية تسعى إلى تأسيس علاقة تعاون مشترك بينهما فى تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المنطقة وتتضمن مجالات التعاون دعم وتشجيع إجراء بحوث ودراسات علمية مشتركة و التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات المهنية والعلمية وورش العمل حول موضوعات تهم الطرفين ، تبادل المطبوعات والنشرات والمجلات العلمية والاستفادة من قواعد البيانات المتاحة لدى كل طرف و تبادل الخبراء لتنفيذ برامج تدريبية مشتركة وكذلك تقديم الاستشارات للمؤسسات والشركات المعنية بالمهنة فى دولة قطر وقد صرح الدكتور/ خالد الخاطر رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أن توقيع الاتفاقية مع جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية (ACCA) سوف يكون له أثر كبير فى دعم الجمعية ومساندتها فى تقديم برامج ودورات وأنشطة متميزة يشارك بها خبراء ومدربين لديهم الخبرة العلمية والمهنية وأن الجمعية على أتم الأستعداد فى المستقبل لتقديم دورات دراسية تأهيلية لامتحان شهادة الزمالة التى تمنحها جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية وتعتبر من من أهم الشهادات المهنية المتخصصة فى مجال المحاسبة والتى تتمتع بإعتراف عالمي وخاصة أن عدد الاعضاء فى هذه المنطقة مازال يعتبر محدود جداً وتنبع أهمية هذه الشهادة ودورها فى الإسهام في تطوير المهنة ويبلغ عدد أعضاء جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية ١٤٠٠٠٠ عضو كما ارتفع عدد طلاب الجمعية الى أكثر من ٤٠٠٠٠٠ طالب .وكذلك فى هذا الصدد قال الاستاذ / ديباك المدير الاقليمي للجمعية نحن سعداء جدا بهذه الاتفاقية ونتمنى أن تساهم فى تطوير المهنة والارتقاء بها في دولة قطر وتقديم المقترحات والمبادرات المشتركة والاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الطرفين فى تقديم خدمات متميزة تهدف إلى تنمية قدرات وإمكانيات المحاسبين العاملين فى الدولة وتزويدهم بالمستجدات في علم المحاسبة والمراجعة.

خلال توقيع المذكرة مع الجمعية الإماراتية

خلال توقيع المذكرة مع الجمعية البريطانية

جمعية المحاسبين تشارك في مؤتمر دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية

عقد اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بالكويت

شاركت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في فعاليات مؤتمر دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية الذي عقد بدولة الكويت ونظمته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين بالتعاون مع جامعة الكويت.

وقد شارك الدكتور كلا من الدكتور خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة الجمعية والسيد راشد همام عضو المجلس في المؤتمر وناقش المؤتمر ضرورة قيام هيئات المحاسبة والمراجعة بتزويد صانعي ومتخذي القرار ومعدي البيانات المالية بالمعلومات اللازمة لترشيد تلك القرارات ودعم الأسواق المالية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وأهمية التشريع المحاسبي في ظل تداعيات الأزمة المالية وتأكيد مبدأ الشفافية والإفصاح واستقرار الأسواق المالية. وشارك الدكتور الخاطر في جلسة دور المراجعة والضرائب في دعم استقرار الاسواق المالية.

وقال وزير المالية مصطفى جاسم الشمالي ان تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية وغيرها من الأسباب التي فرضت على علم المحاسبة أن يتطور نوعا وأسلوبا وطرقا مطبقة للوصول الى نتائج محاسبية أكثر قبولا في حل المشكلات المحاسبية المعاصرة التي أفرزتها الظروف المستجدة. جاء ذلك في كلمة ألقاها الوزير الشمالي نيابة عن سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء. وأضاف الوزير الشمالي ان عددا غير مسبوق من الخطوات الفعالة تم اتخاذه من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بما يكفل تحديث العديد من المعايير وان المجلس تحرك بالسرعة والحسم نحو معالجة القضايا الحقيقية التي أثارتها الأزمة المالية العالمية. وبين ان عنوان المؤتمر يلقي على عاتق جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين العبء الأكبر من واقع دورها المهني والمجتمعي بتقديم النوعية المطلوبة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بأسلوب مبسط وسهل الفهم والاستخدام للفرد العادي بما يمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

من جهته قال رئيس المؤتمر الدكتور رشيد القناعي في كلمته ان أهمية المؤتمر نابعة من أنه يأتي اثر مرور أكثر من عامين على بدء الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الأسواق المالية واقتصاديات الدول وعلى الأخص على مستوى الوطن العربي. وأضاف الدكتور القناعي انه على المستوى المحلي في هذا الشأن تم اقرار هيئة أسواق المال ويجري اعداد اللائحة التنفيذية له مما يزيد من تطلع جميع المهتمين الى نتائج البحوث والدراسات وتوصيات المؤتمر لتتم الاستفادة منها واستخدامها. وقال إن اهمية المؤتمر تأتي بعد مرور أكثر من عامين على بدء الأزمة الاقتصادية، وتداعياتها على الأسواق المالية. وبين إن الهدف جمعية المحاسبين والمراجعين من تنظيم المؤتمر هو نشر الوعي، ورفع المستوى المهني للمتخصصين. من جهته قال رئيس قسم المحاسبة في جامعة الكويت الدكتور جاسم المضف إن علم المحاسبة هو العمود الفقري للاقتصاد، وتسن بموجبه القوانين، وتفرض الرقابة، وإننا ننشط عندما يكون هناك ترد في الأسواق وظهور خسائر، وننسى ذلك وقت الرخاء الاقتصادي، وهو الوقت الأهم لتلافي الأيام السود قي أسواق المال. وأعرب عن أمله في طرح ما يحذر أطراف العلاقة في الأسواق، من تداعيات الأزمة المالية واستشراف المستقبل.

من جانبه قال رئيس قسم المحاسبة في جامعة الكويت الدكتور جاسم المضف ان علم المحاسبة يشكل العمود الفقري للاقتصاد بينما عمود علم المحاسبة المعلومات المحاسبية المتدفقة من أصحابها الى الفئات المختلفة.

وقد توصل المؤتمر الى عدد من التوصيات منه:

اولا:

تبني قواعد حوكمة الشركات و على وجه الخصوص:

- وضع المعايير المناسبة لتشكيل مجالس الادارات في الشكات المساهمة.
- وضع المعايير المناسبة لقياس اداء تلك المجالس.
- تفعيل دور اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبالاخص لجنة التدقيق.
- تعزيز معنى حيادية اعضاء مجلس الادارة.
- وضع المعايير المناسبة التي تحفظ حقوق الاقلية.

ثانيا:

إعادة تقييم تطبيقات مقياس القيمة العادلة بما يأخذ بالحسبان السلبيات و المشاكل التي طرأت بالأزمة المالية الأخيرة مع الأخذ بالاعتبار أن مقياس القيمة العادلة يعد أكثر ملائمة للمستخدمين من قياس التكلفة التاريخية.

ثالثا:

العمل على توجيه الشركات المساهمة على توفير التقارير المالية عن طريق الإنترنت.

رابعا:

ضرورة التعامل مع الغش في التقارير المالية و ذلك بوضع التشريعات المناسبة التي تتضمن عقوبات رادعة لمن يقوم بها.

كما عقد على هامش المؤتمر اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وتم خلاله اتخاذ قرارات تهدف الى النهوض بمهنة المحاسبة والارتقاء بها في جميع الدول العربية.

الجمعية تشارك في الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول التعاون بدبي

اختيار مجلس ادارة جديد للهيئة الخليجية

العبيلان رئيساً للمجلس ود.الزرعوني نائباً للرئيس

د. الخاطر : الحاجة إلى جهاز إداري كاف يكون قادراً على تنفيذ الأهداف التي تتوخى الهيئة إنجازها

دبي- عالم المحاسبة

تحت رعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصور، وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة افتتح صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١١/٣م الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفندق موفنبيك بر دبي بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة يومين.

وقد شارك في تنظيم الملتقى بالإضافة إلى الهيئة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما شارك في الرعاية كل من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة وغرفة دبي. كما ساهم في فعاليات هذا الملتقى وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويهدف الملتقى إلى تقييم دور مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في اقتصاديات دول مجلس التعاون ومناقشة الصعوبات التي تواجهها وتقديم المقترحات والتوصيات حول سبل تطوير أدائها، كما يهدف الملتقى إلى تطوير القدرات في مجال المحاسبة.

كما شارك في الملتقى عدد من المختصين في مجال المحاسبة والهيئات الإسلامية ومعايير المحاسبة الإسلامية، وقد تم مناقشة عدد من أوراق العمل الهامة، وقد صدرت عدد من التوصيات الهامة والتي من أهمها :

- التركيز على برامج توعية عن المهنة على جميع المستويات.
- تفعيل التنسيق بين الهيئات و الجمعيات في دول الخليج العربية.
- التأهيل المهني لـ ٢٠٠ مواطن خلال ٥ سنوات (نظام برنامج منح الزمالة).
- توفير التمويل الكافي المنتظم من المستفيدين المباشرين.
- التفاعل المستمر مع المتغيرات المحلية والدولية.
- تكاتف جهود منسوبي المهنة والمستفيدين من خدماتها في التواصل مع الهيئات الدولية.
- المصارف المركزية في المنطقة مطالبة أكثر من اي وقت بتعبيد الطريق أمام المنتجات الإسلامية.
- لابد من توحيد اللوائح المُنظمة للصكوك هذا سيُحسّن من صورة هذا المنتج وسيُحقق منافع أخرى مثل تخفيض التكلفة والوقت والقضاء على التضارب فيما بينها.
- تأهيل مزيد من العاملين للمصارف الإسلامية وخاصة التأهيل العلمي والمهني المطلوب.
- هناك حاجة ماسة في دول المجلس إلى تطوير برامج مراقبة جودة الأداء المهني وضرورة توفير الإمكانات الفنية والإدارية الكفيلة بنجاح هذه البرامج
- تحتاج البرامج المطبقة حاليا إلى المراجعة والتقييم وكذلك متابعة التصحيحات المتفق عليها مع المكاتب
- زيادة الاهتمام بالدراسات حول محاسبة العمل
- زيادة الاهتمام بالدراسات والبحوث حول جودة ديون المنشآت المالية وكفاية مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.
- إعداد دراسة عن إمكانية اعتماد بعض التطبيقات المحاسبية للاستخدام بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات تساهم في تزويد الجهات المعنية بالبيانات بأسرع الوسائل الممكنة.
- إجراء مزيد من الدراسات عن معالجة الإفصاح عن عمليات التأمين التعاوني في القوائم المالية للشركات ذات الصلة.

وقد شارك من جمعية المحاسبين القطرية كلاً من الدكتور/ خالد بن ناصر الخاطر والدكتور/

رجب الاسماعيل والأستاذ/ فالح العنزي وألقى الدكتور خالد كلمة المشاركين في الملتقى حيث أشار إلى أن تطوير المهنة في دول الخليج يحتاج إلى عمل جاد من الجهات المعنية في المهنة في دول الخليج وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون والجمعيات والهيئات المحلية حتى يستطيع الجميع القيام بالمهام المناطة بهم من تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وإيجاد المقومات الأساسية لها والعمل على زيادة الوعي المحاسبي بين أفراد المجتمع والعمل على توفير عدد كاف من المحاسبين المؤهلين تأهيلاً علمياً نوعياً وتشجيع الكفاءات الوطنية المهنية على الانخراط في المهنة والحصول على دعم الجهات الحكومية ذات العلاقة للجهود التي تبذل من اجل النهوض بالمهنة والارتقاء بها.

وأتمنى كذلك التوفيق والنجاح لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الجديد والذي سوف يواجه تحديات وصعوبات من أجل الاستمرار في تحقيق الأهداف المرجوة من الهيئة . وذكر إلى أن المجلس الجديد يحتاج إلى الآتي :

أولاً: العمل على دعم التعاون بين الجهات الحكومية وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل النهوض بالمهنة والارتقاء بها .

ثانياً: استمرار العمل على تطوير وتوفيق التشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس، فهناك قصور واضح في تلك القوانين.

ثالثاً: ضرورة التواصل مع الهيئات الدولية المماثلة، والمشاركة الإيجابية في المؤتمرات التي تعقدها تلك الهيئات.

رابعاً: توفير التمويل الكافي المنتظم من المستفيدين المباشرين من خدماتها واستقطاب داعمين ومساندين من القطاع الخاص لمساندة الهيئة في تحقيق الأهداف، حيث لازالت الهيئة تعاني من مشكلة التمويل.

خامساً: بلورة وتنظيم العلاقة بين الهيئة والجمعيات المهنية الوطنية والعمل على تقليل الفجوة بينهم.

سادساً : الحاجة إلى جهاز إداري كاف يكون قادراً على تنفيذ الأهداف التي تتوخى الهيئة إنجازها.

سابعا: ضرورة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة من الملتقيات ووضع جدول زمني لتفعيل تلك التوصيات .

وقد ترأس الدكتور/ رجب الاسماعيل الجلسة الثانية من الملتقى حول موضوع الرقابة النوعية على مكاتب المحاسبة في دول مجلس التعاون .

وفي هذا الملتقى أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع أن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي أهمية كبيرة أهمية لتطوير مهنة المحاسبة ودعمها بالأطر القانونية والإدارية اللازمة لدعم البيئة الاستثمارية جاء ذلك ضمن كلمة افتتاح "الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" التي ألقاها نيابة عنه في دبي أمس سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة.

وكشف أن وزارة الاقتصاد –في إطار حرصها على دعم مهنة المحاسبة بالأطر القانونية والتشريعية الفعالة– قامت بتطوير مشروع القانون الاتحادي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ بشأن تنظيم مهنة مدققي الحسابات الذي يهدف إلى تعزيز وتطوير البنية الاقتصادية والتنافسية في الدولة من خلال تطوير مهنة تدقيق الحسابات من جميع النواحي ويساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية المأمولة من المنشآت العاملة بالدولة، لاسيما أن مكاتب مدققي الحسابات تضطلع بمهمة تدقيق ميزانيات الشركات التجارية، ولذلك فإن قطاع مدققي الحسابات يلعب دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد، وهذا الأمر يحتم بالضرورة أن يكون قانون مدققي الحسابات مصاغاً على نحو يمكن معه الوقوف على مدى حقيقة ملاءة المشروعات التجارية في الدولة عامة.

وأضاف أنه "بالرغم من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في منطقتنا، فقد تم قطع شوط طويل فيما يتعلق بمعايير المحاسبة وإحراز تقدم في تبني معايير المحاسبة العالمية، إلا أن هناك عدة قضايا وتحديات لم يتم التركيز عليها بشكل فعلي حتى اليوم والتي تم طرحها خلال الملتقى الرابع لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العام الماضي وهي قضية التعليم وتأهيل واعتماد المحاسبين وضعف الموارد وغياب التشريعات والقوانين الداعمة لمهنة المحاسبة. وهذا ما نتطلع إلى مناقشته اليوم في هذا الملتقى من أجل التأكيد على ضرورة معالجة هذه القضايا المحورية وحشد الجهود لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تفرض وجود محاسبين مؤهلين يستطيعون تقديم تقارير مالية تكون متماشية مع معايير المحاسبة العالمية.

ودعا وزير الاقتصاد في ختام كلمته إلى نشر الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ودورها في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني باعتبار ذلك أمر ضروري لتطوير أداء هذه المهنة الإستراتيجية على مستوى دول مجلس التعاو ن بصورة عامة، مشيراً إلى أن هناك حاجة ماسة لوجود مناهج تعليمية متطورة مدعمة بتكنولوجيا المعلومات والنظم المحاسبية المؤتمتة في تدريس المناهج المحاسبية.. إضافة إلى أنه هناك حاجة ملحة لإعادة تصميم المنهاج المحاسبي من خلال قيام مدرسي المحاسبة بالتواصل الدائم مع المحاسبين الممارسين للمهنة، من أجل تحديد الابتكارات التكنولوجية الجديدة.

وكذلك عقد بفندق موفنبيك برد دبي بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١١/٣م الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الخامس ، وقد ناقشت الجمعية عدة مواضيع منها اختيار مجلس إدارة الهيئة من بين أعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم (٦٦) عضواً، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الرابع للجمعية العمومية واختيار مراجع حسابات وقد مثلت جميع الدول في مجلس إدارة الهيئة وضمت في عضويتها ممثلين للقطاع الحكومي والقطاع الخاص وقد اختتمت الجمعية العمومية الخامسة أعمالها مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١١/٣م وقد أقرت الجمعية العمومية القوائم المالية للهيئة وتقرير مجلس الإدارة كما تم اختيار مكتب الباتل والرقيب محاسبون ومراجعون قانونيون مراجعاً لحسابات الهيئة للدورة المالية القادمة ، وتم انتخاب (١٨) عضواً لمجلس الإدارة من الجمعية العمومية للهيئة يمثلون الدول الخليجية بالاضافة إلى ممثل الأمانة العامة، وقد تم انتخاب سعادة الأستاذ/ محمد صالح العبيلان رئيساً لمجلس إدارة الهيئة من المملكة العربية السعودية، والدكتور/ عبدالكريم أحمد الزرعوني نائباً لرئيس مجلس الإدارة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمثل دولة قطر في هذا المجلس كلا من:

١- الأستاذ/ عبدالرحمن ابراهيم السليطي

٢- الاستاذ / محمد الزبيدي بشير

٣- الدكتور/ رجب عبدالله الاسماعيل

تحديات وصعاب تواجه المرأة القطرية للعمل فى مكاتب المحاسبة

العادات والتقاليد وضعف الراتب من أهم أسباب بعد المرأة القطرية عن العمل بالمكاتب

تحقيق/ **أيمن صقر**

تعد مهنة المحاسبة والمراجعة المرآة للأداء المالي والاقتصادي وعصب الحياة للمنشآت الاقتصادية والخدمية، ولمهنة المراجعة أهمية كبيرة، حيث تقع عليها مسؤولية التحقق والمراجعة

وتعانى قطر من عزوف السيدات عن العمل فى مكاتب المحاسبة وفى هذا الاطار كانت لعالم المحاسبة لقاءات مع عدد من المحاسبات القطريات للتعرف عن اسباب عزوفهن عن العمل فى المكاتب المحاسبية وعدم حصولهن على شهادات عالمية فى هذا المجال

فى البداية رأت الاستاذة ماجدة الكوارى وتعمل بادارة الايردات العامة والضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية ان من اسباب عزوف المرأة عن العمل فى مكاتب المحاسبة هو طول فترة الدوام حيث ان مهنة المحاسبة تتطلب وقت كبير سواء داخل المكتب او من خلال التدقيق والمراجعة على الشركات كما ان الراتب غير مجزى

وحول عدم حصول المرأة العاملة فى مجال المحاسبة بقطر على شهادات علمية فى هذا المجال قالت ان الشهادات المتخصصة يتم الحصول عليها من خارج قطر ومنها على مثل المثال اجتياز امتحان CPA والذى يتطلب السفر الى امريكا للامتحان والحصول على الشهادة وفى هذا صعوبة كبيرة جدا نظرا للتقاليد والعادات التى تحكم المجتمع القطرى خصوصا فيما يتعلق بسفر المرأة

ودعت جميع العاملات فى مجال المحاسبة الى الاشتراك فى الدورات وورش العمل التى تعقد فى مجال المهنة لتطوير عملها فى المجال المحاسبى والمساهمة بشكا فعال فى تطوير المهنة بقطر

ورأت ان قانون المحاسبة فى قطر غير مرن سواء للقطرى او القطرية ولا يساعد فى امكانية فتح مكاتب خاصة للمحاسبة للعاملين فى مجال المحاسبة رجال او سيدات ..مشيرا فى هذا الصدد الى ان العمل الحكومى افضل للمرأة من العمل فى مكاتب المحاسبة

وترجع الاستاذة فاتن على احمد فاحص ضريبى بادارة الادارات العامة والضرائب بوزارة المالية ان السبب وراء عدم عمل المرأة القطرية فى مكاتب المحاسبة الى العادات والتقاليد التى تحكم المجتمع القطرى حيث ان مهنة مدقق الحسابات يحتاج الى تفرغ كامل صباحا ومساء بالاضافة الى عقد جلسات عمل مع اشخاص وهذا ماترفضه المرأة القطرية

ولكنها رأت انه يجب على المرأة القطرية التى تعمل فى مجال المحاسبة ان تقوم بتطوير نفسها من خلال الدورات والورش التدريبية التى تنظمها وزارة المالية وايضا جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وايضا المشاركة فى الدورات التى تعقد خارج قطر للتعرف على اهم المعايير الدولية التى تطبيق فى هذا المجال

وأشارت الى ان مهنة المحاسبة شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية نظ
للنهضة التى تشهدها قطر حاليا فى جميع المجالات وزيادة الاستثمارات وزيادة عد
مكاتب المحاسبة فى قطر ..مطالبة فى الوقت نفسه بضرورة تطوير القانون رقم ٠
لعام ٢٠٠٤ والمتعلق بمهنة المحاسبة للوصول بهذه المهنة العظيمة الى العالمية.

فيما أعربت صباح العبدالله محاسبة بشركة حماية للخدمات الامنية بان السب
وراء عزوف المرأة القطرية عن العمل فى مكاتب المحاسبة هو طول فترة الدوا
بالاضافة الى قلة الراتب التى تمنحه تلك المكاتب لذلك ان العمل فى هذه مكات
المحاسبة غير مجزى وحتى لو تم زيادة الرواتب فان فترة الدوام تمثل العائ
الاساسى فى هذا الاطار

وأشارت الى الظروف الاجتماعية سبب من اسباب عدم سفر المرأة القطرية العام
الى الخارج للحصول على شهادات متخصصة فى مجال المحاسبة الا انه هنا
بعض العاملات فى هذا المجال يفضلن السفر الى الخارج للحصول على شهادا
متخصصة ولكن هذه النسبة ضئيلة جدا لذلك فان فرصة الحصول على شهادا
متخصصة غير متاحة فى قطر للعاملات فى مجال المحاسبة

ورات ان الدورات والورش التدريبية فرصة كبيرة للاحتكاك والتطوير الذاتى ف
هذا المجال ..داعيا الى عقد دورات تخصصية فى مجال المحاسبة تكون مساو
للشهادات التى تمنح من الخارج

وقالت انه على الرغم من ان مهنة المحاسبة فى قطر تتطور ببطء الا ان المستق
امام تلك المهنة خصوصا مع الوضع الاقتصادى الكبير التى تتميز به قطر ف
جميع المجالات والذى يحتاج الى اعداد كبيرة من المحاسبين والمحاسبات للع
فى هذا المجال.

وتقول منى الكوارى ان العمل في مكاتب تدقيق الحسابات يتطلب القيام بزيار
ميدانية للشركات ومقابلة إدارة الشركة والمحاسبين العاملين بها ، كما يتط
التواجد في مقر الشركة لعدة أيام لإنجاز مهمة التدقيق، وذلك يشكل عائق أم
المرأة القطرية في ظل العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، إن المرأة القطرية تتم
بقدرتها على العطاء وتحمل ضغوط العمل ، حيث نراها في الوزارات و المؤسسا
الحكومية المختلفة متميزة بدقة الأداء وسرعة الإنجاز ومحاولتها الدائمة لتطوير الع
و المساهمة بالأفكار المتنوعة والمبدعة ، وهي تحرص دائماً على تطوير مهارا
الإدارية و الفنية من خلال الالتحاق بالدورات و الورش المختلفة التي تعقد محل
وكذلك المؤتمرات والندوات ، أما مشاركتها في الدورات الخارجية فتحكمها الظرو
الاجتماعية ، فهي حريصة كل الحرص على الأسرة والعائلة كحرصها على عمل
وإني على يقين انه في حالة توافر الظروف المناسبة لإشراك المرأة القطرية للمساه
في قطاع المحاسبة والتدقيق الخاص ، ستساهم بشكل فاعل ومتميز.

معايير المحاسبة الدولية

د. احمد سباعي قطب

جامعة القاهرة

يسرني ان اقوم بالقاء الضوء على مجموعة من معايير المحاسبة الدولية بغرض توضيح اهم النقاط في تلك المعايير بما يساعد الزملاء المحاسبين والمراجعين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي اعتقد أنه سيأتي الوقت قريبا الذي تلتزم فيه معظم الدول بتطبيق تلك المعايير.

معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٠) المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

١- تعريفات:

المنح الحكومية: هي مساعدات حكومية فى صورة تحويل موارد اقتصادية لمنشأة معينة فى مقابل الالتزام بتنفيذ شروط معينة تتعلق بالأنشطة التى تمارسها، سواء كان ذلك الالتزام يرتبط بفترة مستقبلية أو ماضية ما عدا المساعدات الحكومية التى لا يمكن تحديد قيمة لها والمعاملات مع الحكومة التى لايمكن تميزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة.

المساعدات الحكومية: كل إجراء حكومي يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة إلى منشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لمعايير معينة، مثل:

أ – تقديم خدمات استشارية مجانية.

ب – ضمان تصريف كل أو جزء من الانتاج.

وتتخذ المنح ثلاث صور على النحو التالي:

المنح المرتبطة بأصول طويلة الأجل: حيث يكون الشرط الأساسي للحصول على المنحه هو قيام المنشأة بشراء أو انشاء أصل طويل الأجل مع شروط اضافية أخرى مثل تحديد موقع هذه الأصول، أو الفترة الزمنية التى تحصل خلالها على الأصل، أو التى تحتفظ خلالها بذلك الأصل.

المنح المرتبطة بالدخل: وتشمل ما تقدمه الدولة من منح خلاف المرتبطة بأصول مثل دعم الأسعار، أو ضمان حد أدنى من الإيراد.

المنح المرتبطة بقروض قابلة للتنازل عنها: وهى قروض يتعهد فيها المقرض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة مثل وفاء المنشأة بتعهدات معينة.

٢- نطاق المعيار:

يتناول المعيار:

أ) المحاسبة والأفصاح عن المنح الحكومية.

ب) الإفصاح عن المساعدات الحكومية.

ولا يتناول المعيار:

أ) المساعدات الحكومية المقدمة إلى منشأة فى شكل مزايا فى تحديد الربح الخاضع للضريبة أو فى تحديد الالتزام الضريبي (الإعفاء – الإهلاك المعجل– تخفيض المعدل).

ب) المنح الواردة فى معيار الزراعة.

٣- المحاسبة عن المنح الحكومية:

أ) يتم اثبات المنح الحكومية عندما يتم التأكد المناسب من:

- مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنح.
- أن المنشأة سوف تتسلم المنح فعلاً.
- أن المنشأة ستفى بشروط التنازل عن القرض.

ب) تتم المحاسبة عن المنحة بنفس الطريقة سواء تم: استلامها نقداً أو عيناً (+ أصول) أو كتخفيض لإلتزام مستحق للحكومة (– خصوم).

جـ) تثبت المنح الحكومية كإيرادات فى قائمة الدخل (ولايجب اضافتها مباشرة إلى حقوق الملكية) لفترة واحدة أو لعدة فترات تالية وذلك على النحو التالي:

أولاً: اثبات المنح الحكومية كإيرادات فى قائمة الدخل لفترة واحدة:

وذلك فى الحالات الآتية:

تعذر وجود أساس لتخصيص المنحة لفترات تالية.

إذا كانت المنحة تعويضاً عن نفقات أو خسائر تحملتها المنشأة فى فترات مالية سابقة ومن ثم تصبح دعماً مالياً لا تقابله أى نفقات فى المستقبل.

ويلاحظ أن المنحة هنا تعتبر أيراداً غير عادي للفترة التى تستوفى فيها المنشأة شروط الحصول على تلك المنحة.

ثانياً: اثبات المنح الحكومية كإيرادات فى قائمة الدخل لعدة فترات:

وهى الفترات التى تتحمل بالتكاليف المتعلقة بالمنحة بشكل منتظم فاذا كانت المنحة أصل قابل للإهلاك (كالسيارات مثلا) يكون أساس التخصيص هو العمر الإنتاجي المقدر للأصل، أو أصل غير قابل للإهلاك (كالأراضى) فان أساس التخصيص هو العمر الإنتاجي للمباني المقامة عليها.

ويلاحظ أنه قد يتم اثبات المنحة والأصل بالقيمة العادلة للأصل أو بقيمة رمزية.

٤-عرض المنح المرتبطة بأصول:

هناك طريقتان:

الطريقة الأولى:

اعتبار المنحة إيراد مؤجلاً واثباتها فى قوائم الدخل وفقاً لأساس منهجي منتظم على مدى العمر الانتاجي المقدر للأصل

الطريقة الثانية:

تخفيض قيمة الأصل بمقدار المنحة للوصول إلى قيمة الأصل وتثبيت المنحة كإيراد على مدار عمر الأصل القابل للإهلاك عن طريق تخفيض عبء الاهلاك السنوى.

٥- عرض المنح المترتبة بالدخل فى قائمة الدخل:

يمكن العرض في قائمة الدخل بطريقتين؛ إما مع الايرادات كبندا مستقل أو بنداً فرعياً تحت مجموعة رئيسية مثل (ايرادات أخرى)، أو خفضاً من إجمالي المصروفات المتعلقة بالوفاء باشتراطات الحصول على المنحة.

٦- رد المنح الحكومية لعدم الوفاء بشروطها:

٧- الإفصاح: يتم الافصاح عما يلي:

(أ) السياسية المحاسبية المتبعة بما فى ذلك طرق عرض المنح فى القوائم المالية.

(ب) طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية والمساعدات الحكومية.

(جـ) الشروط أو الالتزامات التى لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها.

٨- مبررات استخدام مدخل الايراد للمعالجة المحاسبية للمنح الحكومية بدلاً من مدخل رأس المال:

أ- ليست تمويلاً من المساهمين، وبالتالي يجب عدم اضافتها إلى حقوق الملكية.

ب- لمقابلة النفقات التى تتعلق بتنفيذ الإجراءات التى تحددها الجهة التى تقدم المنحة.

ج- امتداداً للسياسات المالية الخاصة بضرائب الدخل والضرائب الأخرى التى تحمل على الإيراد.

٩- مبررات استخدام مدخل رأس المال (غير موصى به):

أ- المنح لا ترد، فهى وسيلة من وسائل التمويل، وبالتالي يجب إضافتها مباشرة إلى حقوق المساهمين فى الميزانية وليس فى قائمة الدخل.

ب- المنح لا تعتبر ايراداً تكتسبة المنشأة، وبالتالي فليس من المناسب إظهارها فى قائمة الدخل.

النظام المحاسبي الحكومي في المملكة بين الواقع والمأمول

الأستاذ / عبدالله بن علي الحسين

معهد الادارة العامة- المملكة العربية السعودية

مرتكزات النظام المحاسبي الحكومي

يرتكز النظام المحاسبي الحكومي في المملكة على ثلاث مرتكزات اساسية تتمثل في الآتي:

أولا: المبادئ والمفاهيم المحاسبية الحكومية.

ثانيا: التعليمات المالية للميزانية والحسابات.

ثالثا: قواعد تنفيذ الميزانية والتعليمات المرتبطة بها.

خصائص النظام المحاسبي الحكومي في المملكة:

يتميز النشاط المحاسبي الحكومي في المملكة بعدد من الخصائص أو الصفات في مجملها تتفق مع الخصائص العامة للنظم المحاسبية الحكومية بشكل عام وبعضها خاص بالنظام المحاسبي في المملكة ويمكن ايجازها فيما يلي:

١ - النشاط الحكومي لا يهدف إلى تحقيق الأرباح كما في النشاط الخاص بل يهدف إلى تقديم خدمات عامة تندرج تحت وظائف الدولة وسيادتها.

٢ - لا يوجد للوحدات الحكومية رأس مال تستثمره كما في مؤسسات القطاع الخاص إنما تعتمد في نشاطها على موارد مخصصة لها سنوياً في موازنة الدولة.

٣ - يحكم النشاط الحكومي بشكل رئيسي مجموعة من التعليمات والنظم الصادرة من السلطة التشريعية وان خالفت المبادئ المحاسبية الحكومية.

٤ - ليس هناك ارتباط مباشر بين نفقات الوحدات الإدارية الحكومية وإيراداتها، حيث أن إيرادات معظم الوحدات تصب في الخزينة العامة للدولة التي يتم منها الإنفاق على مصاريف الدولة.

٥ - تعتمد على موازنة سنوية يتم فيها تحديد نفقات الدولة والموارد اللازمة لهذه النفقات وهو ما يعرف بالموازنة العامة للدولة.

٦ - لا يوجد معايير ومؤشرات لقياس الأداء مرتبطة بالنظام المحاسبي الحكومي وانما يقاس الأداء بحجم الخدمات والانفاق عليها ومدى تحقيق الأهداف الواردة في الخطط السنوية والخمسية للدولة.

٧- يجمع النظام المحاسبي بين النظام اليدوي والآلي بشكل مزدوج في كثير من الأجهزة الحكومية.

٨- تداخل الاختصاصات والمسئوليات في تنفيذ ومتابعة النظام المحاسبي بين عدد من الجهات الحكومية.

أركان ومقومات النظام المحاسبي الحكومي في المملكة:

يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من الأركان والمقومات التي لابد من توافرها ليكون النظام المحاسبي سليم ، وتتمثل هذه المقومات في العناصر التالية:

١ - مجموعة مستنديه.

٢ - مجموعة دفترية.

٣ - مجموعة التقارير المالية.

٤ - مجموعة المبادئ المحاسبية والتعليمات المالية.

٥ - مجموعة من الكوادر البشرية المؤهلة.

٦- اللوائح والاجراءات المنظمة للعمل.

الأساس المحاسبي المستخدم في النظام الحكومي:

يستخدم في النظام المحاسبي في المملكة الأساس المحاسبي النقدي في تسجيل وقياس النشاط المالي لملائمة هذا الأساس مع طبيعة النشاط الحكومي ومتطلبات الأجهزة الرقابية في المملكة وقت صدور التعليمات المالية للحسابات عام ١٣٧٦هـ. وكان لاستخدام هذا الأساس عدد من الآثار المتعلقة بالحسابات والسجلات والتقارير المالية.

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هل لا زال استخدام الأساس النقدي هو المناسب والملائم في ظل التغيرات والظروف الراهنة في المملكة.

التحليل المالي الحكومي:

يمكن القول أن التحليل المالي الحكومي لم يتم استخدامه بشكل فعال في النظام المحاسبي الحكومي على الرغم من أهمية التحليل المالي الحكومي في أنه وسيلة تمكن من استخدام المعلومات المالية التاريخية في تقييم أداء الإدارة والتخطيط المستق والرقابة على الأداء، حيث تقتصر الأجهزة الحكو والأجهزة الرقابية بتحليل التقارير المالية بإستخ أساليب التحليل المالي مثل استخدام النسب الم والتحليل الراسي والتحليل الأفقي لمعرفة الانحرا وأوجه القصور ليتسنى علاجها والاستفادة من نت التحليل في إعداد مشروع الميزانية.

استخدام الحاسب الآلي في النظ المحاسبي الحكومي في المملكة:

مع مرور الوقت تنامى استخدام الحاسب ال في الأعمال المالية في معظم الجهات الحكومية ح أصبحت الجهات التي لا تستخدم الحاسب الآلي النظام المالي هي الاستثناء وليست القاعدة ومن مظ تطور استخدام الحاسب الآلي في الأعمال المالية الأجهزة الحكومية هي استخدام النظم المحاس الآلية وكذلك تطبيق نظام التحويلات السريعة (سر لتحويل الرواتب والمستحقات للموظفين والمستفي وإيداعها في حساباتهم ومشروع نظام سداد ال بواسطته يتم تحصيل رسوم وايرادات الدولة من خ النظام المصرفي باستخدام التقنية الحديثة، ولا ز الاستفادة من الحاسب الآلي مستمرة وتمتد لتش جوانب متعددة في النظام المالي بالمملكة.

جوانب القصور في النظام المحاس الحكومي:

يمكن القول أن التعليمات المالية للميز والحسابات التي صدرت عام ١٣٧٦هـ أي قبل أ من ٥٥ سنة كانت تناسب وتواكب ظروف وأوض الأجهزة الحكومية في تلك الفترة قياساً لمست حجم الميزانيات وحجم الإنفاق ، ولكن اختل الظروف والامكانات وحجم موارد وانفاق الدول تعدد وتشعب نشاطاتها ومع ذلك لم يواكبها تط في النظام المحاسبي وكانت التعليمات الم للميزانية والحسابات هي المحور الرئيسي للنظ الحاسبي الحكومي مع تغييرات طفيفة لا تتماش مع هذا التطور الهائل نشاط الأجهزة الحكو وتعدد فروعها وتنامي حجم الإنفاق بشكل كبير.

مستقبل النظام المحاسبي الحكومي في المملك

المأمول والمستقبل للنظام المحاسبي الحكو هو بناء نظام متكامل حديث يرتكز على أس ومبادئ ومعايير تتناسب مع متغيرات ومستجد الوضع المالي في المملكة والغاء النظام القا السابق فمرور أكثر من خمس وخمسون ع على صدور النظام السابق ومرور عمليات التع والترميم لم تعد تجدي ولا تناسب الوقت الراهن ال تتوجه الدولة فيه الى الحكومة الالكترونية ومن الرقابة الشاملة.

أهداف التقارير المالية

بقلم: جاسم بن سلطان السويدي

من أفضل المحاولات في تحديد أهداف التقارير المالية كانت محاولة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والذي جاء معتمدا إلى حد كبير على الدراسة التي قام بها المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين وكانت الأهداف مقسمة كالتالي:

أولا : الأهداف العامة:

١- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية مع ضرورة صياغة هذه المعلومات بحيث يمكن استيعابها وفهمها من قبل أولئك المستخدمون والمفترض تملكهم القدر الكافي من الدراية والفهم للأنشطة الاقتصادية.

٢- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية و توقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها.

٣- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم موارد المنشأة وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والإلتزامات.

ثانيا : الأهداف التفصيلية:

٤- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها وذلك باستخدام مقاييس الربحية المعدة وفقا لأساس الإستحقاق والتي تعطي مؤشر أفضل من المقاييس الربحية المعدة على الأساس النقدي وذلك لأنها تحدد حجم الإنجازات الخاصة بالفترة بعد مقابلتها بالمجهودات المرتبطة بها.

٥- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة أو الإعسار وتدفقات الأموال.

٦- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مدى نهوض الإدارة بمسئولياتها ومدى نجاحها في المحافظة على موارد المنشأة ومدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد.

٧- توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة المساعدة لفهم ما يرد بالتقارير المالية.

وعلى الرغم من هذا التحديد الدقيق لأهداف التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات لازالت المحاسبة المالية تنتج تقارير ذات غرض عام بهدف تلبية أكبر قدر من الإحتياجات المختلفة والمتنوعة للمعلومات وعند تكلفة أقل و الملاحظ أن أكبر الإهتمام ينصب لتلبية إحتياجات المستثمرين والدائنين باعتبارهم الفئة الأكبر من المستخدمين.

أهمية الموازنات التقديرية فى مراقبة أداء المنظمات والشركات وتقويمها

حازم صلاح محمد

محاسب قانوني

مما لاشك فيه فى الاونة الاخيرة ومع تطور طرق الغش والاحتيال عالميا والتطور التكنولوجى المتسارع الذى جعل وسائل الاتصال سهلة وسريعة جعل التواصل بين جميع المنظمات والشركات فى جميع انحاء العالم متاحة وادى ذلك الى تبادل المعلومات بشكل كبير ينطوى فى بعض الاحيان على مخاطر تحيط بالمنظمات والشركات وذلك لعدم اهتمام الكثير من المنظمات والشركات بتطبيق وسائل رقابية من شأنها مراقبة الأداء وتحليل الانحرافات الناتجة عن هذه الرقابة ومن ثم تقويم الأداء مما يؤدى عدم تطبيق وسائل رقابية الى حدوث انحرافات متعددة فى مختلف الإدارات والأقسام يصعب تتبعها فى ظل عدم وجود وسائل رقابية للحد من تلك الانحرافات وتحديد المسئول عنها وتقويمها بشكل سريع واتخاذ القرارات المناسبة مما يؤدى فى أحيان كثيرة الى انهيار تلك المنظمات والشركات وعدم قدرتها على الاستمرار وعدم قدرتها على المنافسة والنمو وتحقيق الأهداف المخطط لها ومن هنا تعتبر أحد الوسائل الرقابية الهامة لمراقبة وتقويم الأداء الموازنات التقديرية والتى لها دور مؤثر ومهم جدا فى التخطيط والرقابة وتقويم الأداء وتتمثل أهمية الموازنات التقديرية فى:

- تحليل الانحرافات الناتجة عن مقارنة النشاط الفعلى الذى تم تحقيقه بالنشاط المعيارى الذى تم وضعه من خلال إعداد الموازنات التقديرية وتوضيح الأسباب التى ادت الى هذه الانحرافات وطرق معالجتها والتعامل معها وتصحيحها.
- الوقوف على نقاط الضعف فى المنشأة ومحاولة تصحيحها وكذلك الوقوف على نقاط القوة ومحاولة تدعيمها.
- تحديد الادارات المسئولة عن نقاط الضعف وتقييمها وتصحيحها من أجل رفع كفاءة تلك الادارات وكذلك تدعيم الادارات التى تحقق نقاط قوة للمنشأة.
- تقييم مدى فعالية وملائمة الخطط الموضوعة وهل تتناسب مع ظروف البيئة الداخلية والخارجية وظروف السوق.
- تحسين ورفع كفاءة أداء المنشأة وتقليص فرص وجود مخالفات او تجاوزات عن الخطط الموضوعة
- تقييم أداء الموظفين ومدى فعاليتهم فى تحقيق أهداف المنشأة والالتزام بالخطط الموضوعة

وتقوم الموازنات التقديرية على مبادئ التى تزيد من فعاليتها كأداة للرقابة ومراقبة التنفيذ ومساعدة المديرين فى إتخاذ القرارات الصائبة وتتمثل تلك المبادئ فى:

• مبدأ الشمولية

ذلك أن الموازنة التقديرية هى خطة شاملة لمختلف عمليات ونشاطات المنشأة فهى تمتد لكل أقسام وإدارات المنشأة

• مبدأ التقدير

الموازنة التقديرية هى خطة واى خطة تبنى على التنبؤ والموازنة هى تقدير رقمي للنشاطات المراد تنفيذها خلال فترة زمنية مستقبلة

• مبدأ التوقيت

عند إعداد الموازنة التقديرية لابد من مراعاة التوقيت حيث يتم تقسيم فترة الموازنة وهى سنة الى فترات جزئية سواء فصولا أو أشهر

• مبدأ المرونة

وهو أن تساعد الموازنة المرنة المنشأة على التكيف مع تغير الظروف الداخلية والخارجية وكذلك توفر موازنات بديلة فى حال صعوبة تطبيق الموازنة الاساسية لعدم ضياع الوقت

• مبدأ ربط التقديرات بمراكز المسئولية

وهى ترتبط بمفهوم محاسبة المسئوليات وتحديد الجهات المسئولة عن القيام بالتنبؤ حسب كل قسم من أقسام المنشأة وذلك بغرض المكافئة على النتائج الايجابية والعكس على النتائج السلبية

• مبدأ قياس الأداء

تعتبر الموازنة التقديرية مقياس ومؤشر لقياس الأداء وفعالية التنفيذ مما يعكس أهميتها كوسيلة رقابية.

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

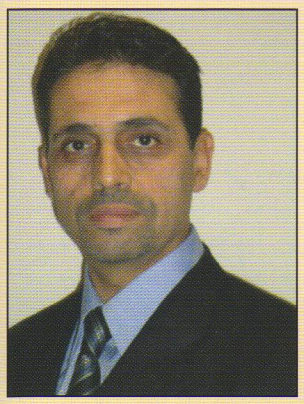

الدكتور / زهير دردر

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accounting (IFAC في العام ١٩٧٧ ، وتمت الموافقة على دستوره ونظامه الداخلي في نوفمبر ٢٠٠٨ م . ويتكون الاتحاد من ١٥٩ عضواً مختارين من ١٢٤ دولة حول العالم ، ويمثل الاتحاد ٢,٥ مليون محاسب في القطاع العام (قطاع الصناعة والخدمات وقطاع التعليم وقطاعات أخرى) . ويعتبر الاتحاد الدولي هيئة رقابية مهمتها حسب ما ورد في قرار إنشائها : خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم والمساهمة في تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية ذات الجودة العالية وتعزيز التقارب الدولي لتطبيق هذه المعايير. وللقيام بهذا الدور قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإنشاء عدد من المجالس المهنية هي :

- مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي International Accounting Education Standards Board (IAESB).
- مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB).
- مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة المحاسبية International Ethics standards Board for Accountants (IESBA).
- مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB).

وقد تأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) لغرض وضع وتطوير المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل وحدات وهيئات القطاع العام لإعداد القوائم المالية للأغراض العامة والتي تهدف إلي تلبية احتياجات المستخدمين الذين ليسوا في موقع يسمح لهم طلب تقارير مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة به، ويشمل هؤلاء: دافعوا الضرائب وأعضاء المجالس التشريعية والدائنون والموردون ووسائل الإعلام والموظفون وغيرهم . ولتطوير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقوم المجلس بالبحث عن مدخلات من قبل المجموعات الاستشارية التابعة لها كما تستفيد من النشرات الصادرة عن:

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومدى قابلية تطبيقها في القطاع العام.
- واضعي المعايير الوطنية المحلية والسلطات التنظيمية وغيرها من الهيئات التشريعية الرسمية.
- الهيئات المهنية المحاسبية .
- المنظمات الأخرى المهتمة بالتقارير المالية في القطاع العام .

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) عدد ٣١ معيار يمكن عرض بياناها كما يلي :

IPSAS – ١	عرض القوائم المالية	IPSAS – ١٧	العقارات والآلات والمعدات
IPSAS – ٢	قائمة التدفقات النقدية	IPSAS – ١٨	التقرير الجزئي
IPSAS – ٣	السياسات المحاسبية	IPSAS – ١٩	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة
IPSAS – ٤	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IPSAS – ٢٠	الإفصاح للأطراف ذات العلاقة
IPSAS – ٥	تكلفة الاقتراض	IPSAS – ٢١	انخفاض الأصول التي لا تدر نقدية
IPSAS – ٦	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	IPSAS – ٢٢	الإفصاح عن المعلومات حول القطاع العام
IPSAS – ٧	الاستثمارات في الشركات الزميلة	IPSAS – ٢٣	إيرادات من العمليات غير عمليات تبادل العملات
IPSAS – ٨	المصالح في المشروعات المشتركة	IPSAS – ٢٤	عرض معلومات الموازنات في القوائم المالية
IPSAS – ٩	الإيرادات من عمليات تبادل العملات	IPSAS – ٢٥	استحقاقات وعوائد العاملين
IPSAS – ١٠	التقارير المالية في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم	IPSAS – ٢٦	انخفاض الأصول التي تدر نقدية
IPSAS - ١١	عقود البناء	IPSAS – ٢٧	الزراعة
IPSAS – ١٢	المخزون	IPSAS – ٢٨	الأدوات المالية : العرض
IPSAS – ١٣	عقود الإيجار	IPSAS – ٢٩	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
IPSAS – ١٤	الإحداث اللاحقة لتاريخ التقرير السنوي	IPSAS – ٣٠	الأدوات المالية : الإفصاح
IPSAS – ١٥	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	IPSAS – ٣١	الأصول غير الملموسة

قانون ضبط مهنة المحاسبة في الجزائر

بقلم: الدكتور توفيق جوادي
أمين عام المصف الوطني لخبراء المحاسبة بالجزائر

صادق أعضاء البرلمان ومجلس الأمة في الجزائر على القانون رقم ١٠/٠١ المؤرخ في ٢٩/٠٧/٢٠١٠ المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
يمنح القانون صلاحيات أوسع للسلطات العمومية من خلال استعادة وزارة المالية صلاحيات تنظيم الوظيفة وممارسة الوصاية عليها، ويهدف المشروع أساسا إلى استعادة السلطات العمومية لصلاحيات السلطة العامة وإعادة تنظيم الوظيفة وممارسة الوصاية على الوظيفة ورفع مستوى تكوين المهنيين.

ويتضمن القانون الجديد تدابير تتمثل أساسا في إنشاء ثلاثة أصناف:
– مصف لخبراء المحاسبة،
– غرفة وطنية لمحافظي الحسابات (مدققي الحسابات)،
– ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين.

ويمارس وزير المالية الوصاية على هذه الهيئات الثلاث عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة بتعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين ويمنح كذلك الاعتماد لممارسة المهنة حسبما أوضحه القانون.

وتميز التنظيم الناجم عن القانون القديم رقم ٩١ – ٠٨ المؤرخ في ٢٧/٠٤/١٩٩١ الذي دخل في إطار تكييف الأدوات القانونية مع المحيط الجديد الذي ساد بعد قوانين ١٩٨٨ المتعلقة باستقلالية المؤسسات بعدة نقائص لاسيما المتعلقة منها بالتكفل الكامل بضبط الهيئة النقابية لمهنة المحاسبة في غياب وصاية السلطات العمومية والجمع في تنظيم وحيد للأصناف المهنية التي تختلف في مهامها ومصالحها.

وللحد من هذه النقائص يخول القانون الجديد لوزير المالية مراقبة النوعية المهنية والتقنية لعمل الخبراء المحاسبين والمحافظين الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ولممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد ينص القانون على وجوب أن تتوفر عدة شروط منها أن يكون الشخص جزائري الجنسية ومعتمدا من طرف وزير المالية.

وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

كما ينص القانون على أن تتكفل مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات كما تتكفل المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني بتكوين المحاسبين المعتمدين.

ويرى المشرفون على إعداد النص «أن القانون سيضمن استقرارا للمهنة بالسماح للهيئة النقابية بالتفرغ إلى تحسين مستوى معارف المهنيين في مجال المعايير الدولية من أجل تحضيرهم إلى مواجهة المنافسة مع انفتاح الخدمات المحاسبية المقررة في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة».
ويأتي القانون الجديد في الوقت الذي بدأ العمل فيه بالنظام المحاسبي المالي الجديد المتكيف ومعايير المحاسبة الدولية.

وخضعت مهنة المحاسبة إلى غاية ١٩٩١ لأحكام الأمر رقم ١٧ – ٨٢ المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٧١ والذي لم يكن يتعلق إلا بمهنتي الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين.

عضوية جمعية المحاسبين القانونين القطرية

الأستاذ/ فالح العنزي

قامت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية منذ تأسيسها بتشكيل لجان عدة كلجنة الشؤون القانونية، ولجنة العضوية، ولجنة التدريب، ولجنة الندوات والدورات، ولجنة الأنشطة الثقافية والاجتماعية.

وتهدف الجمعية من تشكيل هذه اللجان إلى العمل على تسهيل الأعمال المختلفة، والتواصل والمشاركة مع الأعضاء، والمهتمين بمهنة المحاسبة بالمجتمع القطرى.

وتتكون لجنة العضوية من كل من:

– الأستاذ/ فالح شنان العنزي رئيس اللجنة
– الأستاذة/ منى علي الكواري نائب رئيس اللجنة
– الأستاذ/ صقر خالد الهاجري. عضو
– الأستاذ/ علي سلطان فخرو. عضو
– الشيخة موزة جبر آل ثان. عضو

وتعد لجنة العضوية من أهم اللجان

أهداف واختصاصات لجنة العضوية

* زيادة عدد الأعضاء بالجمعية، وإعداد قاعدة بيانات بجميع الأعضاء وتحديثها.
* المافقة على قبول العضوية للجمعية بعد توافر شروط العضوية حسب النظام.
* مناقشة وتطوير مزايا القبول والحصول على عضوية الجمعية.
* الإشراف على إصدار بطاقة العضوية للجمعية.
* متابعة دفع الرسوم السنوية للجمعية.

كيفية الانضمام لعضوية الجمعية.

من أجل الانضمام لعضوية الجمعية يجب توافر الشروط الآتية:

– أن يكون قطري الجنسية.
– أن يكون حاصل على بكالوريوس محاسبة.
– أن لا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
– سداد رسوم بمقدار ٣٠٠ ريال قطري اشتراك سنوي.

المرفقات:

* صورة من شهادة البكالوريوس بالمحاسبة.
* كتاب حسن سير وسلوك.
* صورة من البطاقة الشخصية.
* صورتين شخصيتين.
* تعبئة النموذج المقرر للعضوية.

المزايا التي يحصل عليها عضو عند الجمعية:

– امكانية الترشح لأحد وظائف مجلس الإدارة.
– المشاركة بالدورات والندوات التي تعقدها الجمعية بتكلفة أقل من غير الأعضاء.
– المشاركة باللجان المختلفة التي تعقدها الجمعية بجميع المجالات الخاصة بالمهنة.
– شعور العضو بالانتماء للمهنة من خلال الحصول على بطاقة العضوية.
– الحصول على الاستشارات المالية من خلال الجمعية مجانا.
– الاستفادة من العضوية في السيرة الذاتية واكتساب الخبرة.

وتحث جمعية المحاسبة جميع خريجي المحاسبة القطريين على ضرورة الانضمام إلى عضوية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعية لأعضائها.

ملخص للورقة العلمية التي قدمها في الملتقى الثاني

تطوير الأنظمة المحاسبية الحكومية توجه عالمي

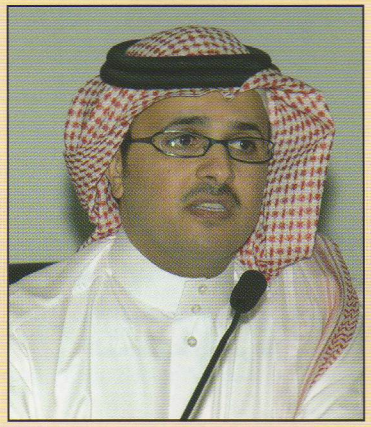

بقلم
سليمان الهتلان

الأساس النقدي في المحاسبة مزاياه شاملة سهلة التطبيق، حيث أن التركيز على الإنفاق والتحصيل، وليس على القياس الدوري للنشاط والأصول والالتزامات، كما أنه لا يتطلب خبرات محاسبية عاليه لاعتماده على قيود محاسبية نمطية. كما أنه يفي باحتياجات الرقابة على تنفيذ الميزانية، حيث أن هناك بالعادة دليل حسابات هو تصنيف لبنود الميزانية في الوقت ذاته، ويركز النظام أيضًا على رصد تحصيل الإيرادات وسداد النفقات المعتمدة.

إلا أن للأساس النقدي أوجه قصور عدة منها أنه لا يعطي الصورة الحقيقية عن الموقف المالي (أصول والتزامات وصافي أصول)، ولا يدعم تقييم كفاءة الجهاز الحكومي في استغلال الموارد، ومقارنة ذلك بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويستخدم معلومات إحصائية أخرى لتعويض العجز في رصيد الأصول والمخزون، ولا يوفر أي مقابلة للمصروفات والإيرادات، إضافة إلى ضعف تقييم أداء الميزانية الجهاز الحكومي (أداء الميزانية: صرف الاعتمادات وتحصيل الإيرادات).

ومن أهم دواعي التحول إلى أساس الاستحقاق أو الاستحقاق المعدل هي هذ الأساس ليوفر بيانات أكثر دقة حول المركز المالي ونتائج النشاط، شاملاً بيان الأصول والالتزامات مقيمة مالياً كما في نهاية السنة المالية، وبيان المصروفات والإيرادات مبنية على أساس الاستحقاق (بما في ذلك الاهلاكات)، وبيان المدفوعات والمتحصلات النقدية (تقييم تنفيذ الميزانية؟). كما أنه يوفر مقومات رقابة مالية على الأصول من خلال سجل حصر الأصول والجرد السنوي والمطابقة مع الأرصدة المالية. وعلاوة على ذلك، يوفر النظام المبني على أساس الاستحقاق أو الاستحقاق المعدل بيانات تساعد في تقييم أداء الأجهزة الحكومية بشكل أكثر دقة شاملاً كلفة تقديم الخدمات من النفقات الجارية والرأسمالية، وتكلفة المشروعات الرأسمالية موزعة على السنوات ذات العلاقة ويمكن عن طريق قائمة النشاط التعرف على معدلات الكلفة (مثل كلفة المريض أو الطالب أو غيره) ومقارنتها سنوياً أو مع بيانات دول أخرى. ويضاف إلى كل ذلك أن النظام المبني على أساس الاستحقاق أو الاستحقاق المعدل يوفر بيانات تساعد في تقييم جدوى تخصيص بعض المشروعات الحكومية، حيث يجب التحول للاستحقاق قبل التخصيص بسنوات (سجل ربحية). كما أن قياس الجدوى يتطلب أن يتم قياس الدخل على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي. ونظراً لأن العديد من الدول أصبح ملتزماً بتقديم احصاءات مالية دولية، فإن النظام المحاسبي المبنى على الاستحقاق أو الاستحقاق المعدل يساعد على توفير بيانات أكثر ملائمة لإعداد إحصاءات مالية الحكومة (GFS أو COFOG)، فعلى سبيل المثال، في حال تطبيق معايير IPSAS، فإن هناك معياراً خاصاً بإعداد بيانات المالية الحكومية.

إن التحول إلى أساس الاستحقاق أو الاستحقاق المعدل يتماشى مع التحول العالمي لتطبيقهما، فهناك الكثير من الدول تطبق معايير IPSAS أو في طور التطبيق ومنها دول من العالم الثالث. كما أن دول مجموعة العشرين (G20) ومنها المملكة العربية السعودية تعهدت بتطبيق معايير محاسبية موحدة بحلول يوليو ٢٠١١م.

خطوات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أو الاستحقاق المعدل:

أولاً: الاقتناع بالقيمة المضافة

حيث يتوجب أن تكون هناك مبادرة من الجهات الرقابية، الجهات المهنية، أو وزارة المالية، ويتبع ظهور المبادرة بناء القضية والتسويق لها (مؤتمر محاسبي الحكومة)، وبعد الحصول على قبول معقول من شريحة حكومية مناسبة، يتم الرفع لمجلس الوزراء لتبني المبادرة. وعند تبني الجهات العليا للمشروع، يتم تكليف فريق للعمل على الخطوة التالية.

ثانياً: تطوير الإطار النظري للنظام المحاسبي

حيث يتم أولاً دراسة خصائص العمل المالي الحكومي، ودراسة المستفيدين واحتياجاتهم من المعلومات المالية ووضع الأهداف والمفاهيم كإطار فكري. ويمكن هنا النظر في تبني إطار IPSAS الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. بعد ذلك، يتم تحديد موضوعات المعايير المحاسبية الضرورية وتطوير المعايير وفق الإطار الفكري المعد وإصدارها كنسخة أولى. ويمكن أيضاً هنا تبني معايير IPSAS أو التعديل عليها أو تبني المعايير الوطنية إن وجدت.

ثالثاً: تبني النظام الجديد

والمقصود هنا هو موافقة السلطة التشريعية العليا (أو مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية) على الإطار النظري المعد وتكلفة التطبيق التقديرية والتوجيه بالشروع في تطبيقه، و لا بد من تحديد جهة حكومية (أو مجلس معايير) يمتلك المعايير ويكون مسؤولاً عن تحديثها ومراجعتها دورياً. كما أن تطبيق الجهاز التنفيذي للنظام الجديد يتطلب قراراً إدارياً أعلى يجب أن يصدر في هذه المرحلة.

رابعاً: التهيئة للتطبي

ويجب هنا تطوير دليل موحد لإجراءات النظام المحاسبي الجديد وتطوير دليل حسابات موحد، يفضل أن يتمشى مع تصنيف GFS، إضافة إلى وضع تصاميم الأنظمة الآلية الموحدة وضع برامج التدريب للعاملين على جميع المستويات وتقدير تكاليف التطبيق على كل جهة على حدة وعلى الحكومة ككل إن أمكن.

خامساً: التطبيق الجزئي المتوازي

ويتم ذلك عن طريق اختيار جهات محدودة ذات حجم بسيط للتطبيق قبل التعميم (التطبيق الجزئي)، ويطبق النظام الجديد بالتوازي مع النظام القائم حالياً لمدة سنة مالية كاملة. علماً بأن للتطبيق الجزئي المتوازي خطوات مهمة كالتالي:

- تحديد مجموعة من المحاسبين للعمل على النظام الجديد وتدريبهم.
- يجب أن يقيم مدير المشروع داخل الجهة التي يتم اختيارها للتطبيق الجزئي.
- يجب حصر الأصول والالتزامات قبل بداية السنة المالية وبناء أرصدة افتتاحية.
- وضع نظام آلي والتدريب عليه لقيد الأحداث والعمليات خلال السنة المالية.
- يتم تسجيل كل حدث أو عملية مالية تسجل في النظامين بالتوازي.

هناك بعض الأحداث والعمليات لا يتعرف عليها النظام الحالي ولكنها مطلوبة في النظام الجديد، وهي تشكل تحدياً في التطبيق، مثال ذلك الأحداث المرتبة بالزمن مثل الاستهلاكات.

عمل التسويات وقيود الإقفال والمصادقات والمطابقات والجرد في نهاية السنة

إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية

سادساً: المراجعة التقييم (١)

أثناء التطبيق الجزئي المتوازي، يقوم مدير المشروع برصد الملاحظات وأوجه القصور، وبعد انتهاء السنة المالية يتم تقييم التجربة ومدى سلامة وفائدة التقارير المالية الصادرة، وتستمر الجهات المختارة للتطبيق الجزئي في التطبيق المتوازي.

سابعاً: التطبيق الكلي المتوازي

فبعد تقييم التجربة والتوصل إلى نسخة محدثة من النظام تستمر الجهات المختارة في التطبيق الجزئي في التطبيق المتوازي، ويتم تدريب وتهيئة أكبر عدد من محاسبي الدولة للتطبيق على جميع الجهات وتعيين مستشارين للدعم أثناء التطبيق لجميع الجهات الحكومية كل على حدة. ويتم هنا تطبيق الأنظمة الآلية الموحدة والربط بالجهات ذات العلاقة و حصر الأصول والالتزامات وبناء المركز المالي لكل وحدة تقرير على حدة و البدء في التطبيق المتوازي لمدة سنة مالية كاملة. ويتم خلال هذه الفترة توثيق الملاحظات وأوجه القصور لمناقشتها أثناء المراجعة والتقييم. علماً بأنه في حالة كبر جهاز الحكومة، يمكن التطبيق الكلي على مراحل.

ثامناً: المراجعة والتقييم (٢)

أثناء التطبيق الكلي المتوازي، يقوم مدير المشروع برصد الملاحظات وأوجه القصور، و بعد انتهاء السنة المالية يتم تقييم التجربة ومدى الحاجة إلى أية تعديلات، وتستمر جميع الجهات في التطبيق المتوازي.

تاسعاً: التطبيق الكلي للنظام الجديد فقط

فبعد توفر قناعة بمخرجات النظام الجديد، يتم التخلي عن النظام القديم وتطبيق الجديد فقط.

وقد بين الهتلان أن لنجاح مشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي عناصر مهمة، تشمل تبني المشروع والدعم السياسي له سواءً من مجلس الأمة، مجلس الشورى، مجلس الوزراء، وزارة المالية، جهاز الرقابة والتدقيق، معاهد التنمية الإدارية لغرض التدريب. كما أن من عناصر النجاح فهم وتحديد نطاق التغيير، وهل هو محاسبي بحت أم أشمل. كما يجب للنجاح فهم نطاق التغيير مهم لإدارة التوقعات من الجميع.

ويمكن للتغيير أن يكون أشمل من تغيير محاسبي فقط، ليشمل تغيير تصنيف الميزانية وكيفية إدارة وزارة المالية لعملها، وربما تعديل هيكل الجهاز الحكومي وتعديل الصلاحيات المناطة بالوزارات المختلفة. لذلك، فإن فهم نطاق التغيير يعتبر أمراً مهماً لنجاح المشروع وتقدير نطاق تنفيذه وكلفته وفترة التنفيذ المتوقعة.

كما بين الهتلان أن من أهم عناصر نجاح مشروع التحول إلى الاستحقاق المحاسبي تحديد كيفية إعداد ورصد الميزانية والعلاقة بين حسابات الميزانية والحسابات العامة، وهل سيكون هناك دليل حسابات موحد للميزانية وللحسابات العامة أم لا، و كيف سيتم دمج حسابات الميزانية مع الحسابات العامة؟ أم أن القيد سيكون في الاثنين؟، وكيف سيتم إعداد تقارير الميزانية الدورية وما علاقتها بالتقارير المالية الأخرى؟ و هل ستكون لوزارة المالية سلطة على الإدارات المالية في توجيه العمل المحاسبي؟ وهل تتفق الممارسة الحالية في تنفيذ الميزانية مع متطلبات النظام الجديد (الوكالة في السداد والتحصيل).

كما بين الهتلان أن تدريب وتهيئة العاملين عنصر مهم لنجاح التحول، إذ يجب وضع برامج مكثفة للتدريب التشبيهي لأكبر عدد من المحاسبين والمدراء الماليين، كما أن جهات المراجعة والتدقيق تتطلب تدريباً إضافياً على مراجعة الأنظمة والتقارير ويجب أن يتم التدريب في وقت مبكر قبل التطبيق الجزئي، ويتضمن ذلك التدريب على التقنية.

وأضاف الهتلان أنه يجب لنجاح المشروع وضع البنية التقنية بشكل متكامل للرصد والتوحيد وإعداد الحساب الموحد للحكومة، حيث يتم الربط مع وزارة المالية وجهات الرقابة والتدقيق وجهات التخطيط وجهات الإحصاء، وتتمكن وزارة المالية من إعداد التقرير المالي الموحد عن الميزانية أو عن الحسابات العامة. ويعد نجاح التقنية عنصراً مهما لإقناع الجميع بجدوى مشروع التحول.

كما قال الهتلان أن تطوير قدرات أجهزة المراجعة والتدقيق مهم لنجاح التحول إذ يجب أن يكون لدى أجهزة المراجعة والتدقيق كادر مهني مؤهل، ويجب أن يحصل الكادر على تدريب في أساليب المراجعة الحديثة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم التقنية المستخدمة من قبل كل جهة. ونظراً لأن التقارير المالية المبنية على أساس الاستحقاق سترصد أصولاً والتزامات وصافي أصول، فإن عبء المطابقة والمصادقة سيكون أكبر ويتطلب عدداً أكبر من المحاسبين وكذا المراجعين لوقت أطول.

واختتم الهتلان ورقته بالإشارة إلى أن هناك تحديات تواجهها الدول عند التحول من الأساس النقدي، وتلك تشمل الحصول على الدعم السياسي، وهذا يعتمد على مستوى الشفافية المطروح مقارنة بما هو مرغوب. كما أن من التحديات الحصول على دعم الأجهزة الحكومية للمشروع والقناعة بجدوى التقارير المالية وأهميتها، وتقدير حجم المشروع بشكل دقيق من تكلفة وزمن وتأهيل مطلوب. ومن التحديات أيضاً تنفيذ التطبيق المتوازي حيث يتطلب تفرغ العاملين ورصد الأحداث والعمليات غير المعتاد عليها، إضافة إلى قيامهم بدورهم ومهامهم الحالية. ومن التحديات أيضاً تحديث النظام والتطبيق بشكل مستمر عن طريق مجلس معايير أو جهة تتبنى النظام الجديد.

الاعتراف بالايراد بين المعايير المحاسبية الدولية والامريكية-مشكلة شركات صناعة التكنولوجيا

د.معاوية كريم شاكر العاني
رئيس قسم المحاسبة-الجامعة الخليجية-مملكة البحرين
dr.m.shaker@gulfuniversity.net

ما ان يحل العام ٢٠١٤ فان الشركات الامريكية ستلزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وقد اجرت شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى وعدد من الباحثين دراسات حول الاثار المحتملة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذه الشركات وخاصة تلك الشركات العاملة في قطاع صناعة التكنولوجيا الذي يعد الاضخم بين القطاعات الاقتصادية العالمية.وقد خلصت هذه الدراسات الى وجود جملة من القضايا الخلافية المهمة بين المجموعتين من المعايير لعل من اكثرها اهمية هي قضية الاعتراف بالايراد.

كما هو معروف في الفكر والتطبيق المحاسبي فان الايراد يعترف به في السجلات المحاسبية متى ما تحققت عملية تبادل مع طرف اخر في تلك النقطة التي يكتسب بها او يعتبر مكتسباً وهي نقطة بيع وتسليم السلع والخدمات.

تثير مسألة الاعتراف بالايراد مشكلة بين المجموعتين يمكن ان تتلخص في النقاط التالية:

١- في قطاع صناعة التكنولوجيا تبرز مشكلة الترتيبات متعددة العناصر multiple element arrangements. يقصد بهذه الترتيبات ان عقد تصنيع منتج ما يتضمن عدة عمليات او مراحل وكل منها يمكن ان يعتبر وحدة واحدة مستقلة بذاتها ويمكن ان تباع بشكل منفصل وتبرز المشكلة في جانبين:

الاول هو مستوى التصنيف المناسب لكل عملية.

الثاني هو توقيت الاعتراف بالايراد من كل عملية.

في الولايات المتحدة هناك اكثر من ١٠٠ قاعدة تفصيلية لمعالجة الاعتراف بالايراد من المبيعات لاغراض التطبيق العملي، في حين تضع المعايير الدولية قواعد للاعتراف بالايراد من خلال معيارين فقط هما المعيار رقم ١١ والمعيار رقم ١٨.وبالتالي فان المعايير الامريكية تتيح الفرصة للاعتراف بالايراد على اساس عدة فترات مستقلة وليست لفترة واحدة وترتبط الفترة بانجاز الجزء المصنع وهذا يشبه الى حد كبير طريقة نسبة الانجاز في المحاسبة عن عقود المقاولات.

٢- ان المعايير الدولية اكثر مرونة في التطبيق لانها تضع مبادئ عامة للاعتراف بالايراد وليس قواعد تفصيلية. وهذا يولد مشكلة تتعلق بطريقة التعامل مع اجزاء كثيرة جداً من منتج واحد قابلة للبيع بشكل مستقل.

٣- تضمن معايير المحاسبة الامريكية للشركات في صناعة التكنولوجيا الاعتراف بالايراد في وقت مبكر عن وقت انهاء العملية بالكامل مما يؤثر في اسعار اسهمها وخاصة عند تسليم اجزاء كثيرة من العقد.

٤- ان منطق المعايير الدولية في الاعتراف بالايراد دفعة واحدة هو ان العمليات اللازمة لانتاج هذه الاجزاء هي في الحقيقة عملية واحدة (ترتيب واحد) يكمل بعضها البعض الاخر، بينما ترى المعايير الامريكية ان العناصر المنتجة هي في الحقيقة عناصر مستقلة ولكن بعضها يؤدي وظيفة معينة للاخر.

٥- بموجب المعايير الامريكية فان وحدة المحاسبة التي يتم المحاسبة عنها هي اجزاء العقد بينما يعتبر العقد كاملاً كوحدة محاسبية بموجب المعايير الدولية وهذا يعني ان المعايير الامريكية تغلب الجوهر الاقتصادي للعملية على الشكل القانوني لها.

٦- قدمت المعايير الدولية عدداً محدوداً من الادلة المرشدة حول معايير التمييز والفصل بين اجزاء العقد على عكس المعايير الامريكية التي قدمت كما ذكرنا سابقاً اكثر من ١٠٠ قاعدة مرشدة للتمييز والفصل بين اجزاء العقد بشكل يتيح امكانية تسجيل الايراد في السجلات المحاسبية على اساس الانتهاء من تصنيع الجزء وليس المنتج بأكمله.

وخلاصة القول، ان شركات صناعة التكنولوجيا ستعاني من مشكلة حقيقية عند تطبيق المعايير الدولية لانها ستتعامل مع معايير غير مألوفة تمس قضية حساسة بالنسبة لهذه الشركات وهي قضية الاعتراف بالايراد وماله من اثار ترتبط باسعار الاسهم ومقاييس الاداء المالي وقيمة الشركة في سوق المال خاصة وان هذه الشركات لم تألف عملية تاخير الاعتراف بالايراد الى وقت متأخر لان ذلك سوف يؤثر في اسعار الاسهم في السوق ويجعل هذه الاسهم اقل جذباً للمستثمرين في هذه الشركات.

المصادر:

Deloitte Touché Tohmatsu (2008), "International Financial Reporting Standards: Considerations for the Technology Industry". Deloitte Development LLP.

KPMG (2005), "Software Revenue Recognition: An analysis of SOP 97-2 and Related Guidance", Second Edition, KPMG LLP.

KPMG (2009), "Impact of IFRS on the Information Technology and Business Process Outsourcing Industries", KPMG an Indian Partnership.

Matuszak, Gary, Lamoureux, Tom, Barsten, Jana, Wilson Dan and Jain Mitthu (2008) "IFRS for Technology Companies: Closing the GAAP". KPMG LLP.

التحديات التي تواجه المهنة ومكاتب التدقيق الوطنية في دولة قطر

واقعٌ وحلولٌ مقترحة

بقلم : نضال أحمد الخولي

تعتبرُ مهنة تدقيق الحسابات من أهم المهن على مستوى العالم، كما يحظى مدققُ الحسابات عادة بقيمة اجتماعية وقانونية واقتصادية كبيرة على مستوى المجتمع، ولم تأتِ هذه الأهمية من فراغ، بل كانت نتيجة لأهميةِ مخرجات مهنة التدقيق والمتمثلة في "الرأي المحايد" المبني على المصداقية والموضوعية، والذي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ مختلف أنواع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والقانونية التي تؤثر على مجمل اقتصاديات الدول.

واقع المهنة في دولة قطر:

تعتبرُ مهنة تدقيق الحسابات في دولة قطر مهنة وليدة لا تزال تسعى للتطور والنمو، وللوقوف على واقع المهنة في قطر، يجب أن نعلم بداية أنّ أهم ما يعطي أي مهنةٍ سمة التطور يتلخص في العوامل التالية:

مدى تطور العاملين في المهنة من مواطني الدولة.

مدى تطور القوانين المنظمة للمهنة.

مدى تطور الجهة المهنية المنظمة للمهنة.

وإذا ما نظرنا إلى هذه العوامل الثلاث لمعرفة واقع المهنة في دولة قطر نجد ما يلي:

أولاً: بالنسبة للعامل رقم (١) نجد أنّ أغلب ممارسي مهنة التدقيق هم من غير المواطنين، وأنّ إقبال المواطنين القطريين على مهنة التدقيق يعتبر محدوداً جداً، بسبب قلة العائد مقارنة بصعوبة العمل وبالفرص الأخرى المتاحة، كما أنّ القيود التي يفرضها القانون على ممارسة المدقق لأية مهن أو وظائف أخرى تمنع الكثيرين من المغامرة بالتفرغ.

ثانياً: بالنسبة للعامل رقم (٢) نجد أنّ القوانين والتشريعات الأخرى الناظمة لمهنة التدقيق تعاني من الكثير من جوانب القصور والضعف، مما يحد من قدرة العاملين في المهنة على التطور، وأهم التحديات القانونية تتمثل في غياب قواعد السلوك المهني وأسس الرقابة على جودة الأداء المهني، وتأخر صدور اللائحة التنفيذية، وغياب اعتماد مبدأ الاختبار المهني كأساس للترخيص بمزاولة المهنة.

ثالثاً: بالنسبة للعامل رقم (٣) نجد أنّ المهنة تفتقد لوجود جهة مهنية متخصصة ومخولة بموجب القانون لتنظيم المهنة، وبالرغم من تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، إلاّ أنها لا تملك أية صلاحيات قانونية تخولها بأية إجراءات تنظيمية أو رقابية، وعليه فإن المهنة تفتقد رسمياً للجهة المهنية المنظمة لها.

واقع مكاتب التدقيق الوطنية:

وعند دراسة واقع مكاتب التدقيق العاملة في قطر، نجد أنّ مكاتب التدقيق الرئيسية المسيطرة على نصيب الأسد من السوق هي المكاتب العالمية، وأنّ نسبة كبيرة من المكاتب الوطنية العاملة تعاني من صعوبات مهنية ومالية كبيرة، كما أنها تعتمد على الشريك الأجنبي أو الموظفين الأجانب بشكل شبه أساسي، كما تفتقد المهنة لمظاهر الدعم الحكومي الذي يعينها على تخطي الصعوبات المالية والتشريعية.

إنّ قرار تأسيس مكتب تدقيق حسابات يعتبر قراراً صعباً لأي مواطن راغب بممارسة المهنة، حيث أنّ على المؤسس أن ينفق مبالغ كبيرة على التأسيس ومصاريف التشغيل لأشهر قبل أن يبدأ المكتب بتحقيق أية إيرادات، حيث أنّ رواتب المدققين المتخصصين مرتفعة، كما أنّ قواعد وإجراءات التدقيق تتطلب تعيين أكثر من مدقق كحد أدنى، وليبدأ بعدها بمهمة إقناع الشركات والمؤسسات بأنه قادر على تقديم خدماته بمهنية، وليفاجأ بعروض منافسة في السوق بأتعاب تقل أحياناً عن تكلفته، مما يجعل مهمة المنافسة مهمة صعبة تحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تبدأ بتحقيق إيرادات تغطي تكلفتها.

الحلول المقترحة :-

بناءاً على العوامل الثلاث المذكورة والتي تبيّن الواقع الذي تعيشه المهنة ومكاتب التدقيق الوطنية، فقد قمتُ بصياغة بعض المقترحات التي قد تساهم في تطوير المهنة ومساعدة المكاتب الوطنية على تجاوز العديد من الصعوبات، وأهم تلك الحلول المقترحة:-

أولاً: حلول تشريعية :

تعديل قانون المهنة بما يضمن إقرار معايير للسلوك المهني، وأسس رقابة أداء المدققين، واعتماد معايير المحاسبة الدولية كأساس للمزاولة.

إعطاء اللائحة التنفيذية صفة الاستعجال بمجرد إقرار القانون المعدل.

إقرار مبدأ الاختبار المهني كأساس للحصول على ترخيص المزاولة، مع إعطاء مهلة لا تقل عن ثلاثة سنوات للبدء في التطبيق.

علماً بأن جمعية المحاسبين القانونيين تعمل على صياغة مقترحات لصيغة تعديل القانون، وستعمل على تقديمها للسادة وزارة التجارة والأعمال.

ثانياً: حلول تنظيمية:

تحديد مجالات عمل المكاتب العالمية بفئات محددة من الشركات والمؤسسات.

وضع أسس ومعايير لتحديد أتعاب التدقيق ومنع مظاهر الاحتكار.

إناطة مهمة الإشراف والرقابة على المهنة بجمعية مدققي الحسابات القانونيين القطرية، ومنحها الصلاحيات اللازمة لذلك أسوة بما هو مطبق في أغلب الدول.

ثالثاً: حلول لدعم المكاتب الوطنية:

التخفيف المؤقت لشروط منع مزاولي المهنة من المواطنين من الاشتغال بغير المهنة لحين الانتهاء من الخطوات التحفيزية أعلاه، ولحين الارتقاء بمستوى المهنة بشكل يجعل من التفرغ أمراً مجدياً.

إعطاء الأولوية لمكاتب التدقيق الوطنية في عطاءات تدقيق الحسابات للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ومهمات التدقيق الخاصة، وقضايا الخبرة لدى المحاكم.

تقديم الدعم الحكومي من قبل الجامعات والمؤسسات التعليمية للراغبين بالابتعاث للحصول على التخصصات المحاسبية والشهادات المهنية المتخصصة لغايات مزاولة المهنة.

الخلاصة:

إنّ مهنة تدقيق الحسابات ومعها مكاتب التدقيق الوطنية في دولة قطر تحتاجان إلى عملية تطوير شاملة ترتقي بهما إلى مستويات مهنية لا تقل عن نظيراتها في الدول الأخرى، فالطفرة الكبيرة التي تشهدها الدولة في شتى المجالات تحتاج إلى مؤسسات تدقيق وطنية تقدم خدمات تدقيق ورقابة ذات شفافية عالية، ولا شك أنّ نجاحات دولة قطر ستجد يوماً طريقها نحو المهنة والمكاتب الوطنية.

التلاعب بصغار المستثمرين وسبل حمايتهم
(ما لهم وما عليهم)

خالد إسماعيل علي
مستشار مالى

بداية لايختلف أحد على أن اتجاه مؤشر الأسعار للأسهم نحو الإنخفاض يكون محل إهتمام لإطراف عديدة من المستثمرين فى البورصة والشركات المدرجة أو المحللين الماليين لدراسة وتحليل أسباب تلك الإنخفاضات وغيرهم وذلك على مستوى البورصات بالمنطقة هذا على الرغم من بعض النتائج الإيجابية للشركات المدرجة فى ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، وكما نعلم فلكل طرف له أهدافه فى الإستثمار بسوق الأوراق المالية من إستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل أو هدف المضاربة والتى لابد أن تكون فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها داخل أسواق الأوراق المالية والتى تعمل على تعظيم كفاءة وكفاية إستخدام الموارد المالية المتاحة من هذه المدخرات بما يخدم التنمية الإقتصادية للدولة والعمل على تشجيع الإستثمار فى الأوراق المالية والأهم هو تطوير وترشيد أساليب وإجراءات التعامل بالأوراق المالية بالسوق بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها ويسرها وتوفير الحماية لإطراف التعامل.

وهنا نذكر أن هناك من يعمل خارج تلك المظومة والقوانين واللوائح لكسب مكاسب شخصية وبطرق غير شرعية مما يكون لها كبير الأثر على السوق عامة خاصة على صغار المستثمرين ونذكر منها بعض الحالات سواء من الشركات المدرجة أو شركات الوساطة.

فنذكر حالة تلاعب من أحد الشركات بأحد أسواق الأوراق المالية بالمنطقة والتى سببت فى حدوث هبوط وإنهيارات مفاجئة للبورصة فى كثير من الأحيان ممأفقد المستثمرين وخاصة الصغار منهم لثرواتهم المحدودة دون معرفة السبب من ذلك حيث قام مسئولى الشركة بالتلاعب فى سعر أسهم الشركة المتداولة ببورصة الأوراق المالية والعمل على تضليل المتعاملين بالبورصة وذلك بغرض رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة وذلك عن طريق إجراءات تعاملات على أسهم الشركة بواسطة العاملين والمساهمين بالشركة وإيهام السوق بوجود عروض للإستحواذ على الشركة ومن ثم رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة بصورة مضللة وبعد الإرتفاع الوهمى لسعر سهم الشركة سارع المسئولين بالشركة ببيع كميات كبيرة من الأسهم السابق شرؤاها مما تبين للمتعاملين بالسوق بأن ماسبق الإعلان عنه عن وجود عروض للإستحواذ على الشركة والطلبات السابقة على السهم وبيان النتائج المالية للشركة هى للتضليل والعروض وهمية كان الغرض منها رفع سعر السهم – وبالتالى بعد وضوح تلك التلاعبات قام حاملى الأسهم التخلص منها بالبيع مماأدى إلى حدوث قلق وسط جماعة المستثمرين ، أما الحالة الثانية من صور التلاعب داخل أسواق الأوراق المالية قيام أحد شركات الوساطة المالية بالتلاعب بأموال وحسابات عملائها دون علمهم والرجوع إليهم ودون أوامر الشراء والبيع حسب الإجراءات المتبعة داخل البورصة قبل تنفيذ أى عملية وهى مخالفة صريحة من شركات الوساطة حيث حيث يستغل بعض الموظفين داخل شركات الوساطة بعض الحسابات للعملاء والتى ليس عليها حركة ويقوموا بعمليات بيع وشراء لحسابهم الخاص . هذه كانت بعض صور التلاعبات فى أسواق المال بالمنطقة ولعلنا نجد تأثيرات بالغة لمثل تلك التلاعبات من الناحية الإقتصادية بفقدان الثقة من المتعاملين فى الإستثمار فى سوق الأوراق المالية ومن الناحية الإجتماعية وعواقبها على ماينجم من خسائر للأفراد.

وهنا نشير إلى ما للمستثمرين وماعليهم فى هذا الصدد فللمستثمر فى أى سوق مالى يقوم بالتداول ويحكم ذلك القانون واللوائح والتى تنظم عمل السوق والإلتزام كذلك ببنود الحوكمة وفى حالة وجود أى مخالفاتوالتى تمس حسن سير العمل والنظام فى السوق فهنا تكونالمحاسبة والعقوبات لكل من يقوم بالتلاعب بالسوق وهنا نصنف المستثمرين الى فئتين رئيسيين الأولى مستثمرى المؤسسات الإستثمارية والصناديق الإستثمارية وهذه الفئة تتميز بأن لها إدارة مختصة قائمة عليها ولها من الإدوات المالية والتى تعمل على تنويع المحفظة المالية لديها ويكون القرار الإستثمارى بعد دراسة وتحليلات ،أما الفئة الثانية الأكبر عددا وهى صغار المستثمرين ويغلب على هذه الفئة العشوائية فى التدوال وهنا نتطرق إلى أهمية الوعى الإستثمارى لتلك الفئة سواء من خلال المنشورات أو النداوات والتى تركز على قواعد الإستثمار الناجح وكيفية قراءة القوائم المالية مشيرة إلى التحليل الأساسى والمتمثلة فى التحليل المالى للقوائم المالية للشركات المدرجة مستخدمة النسب والمؤشرات المالية والقوائم المقارنة والتحليل الفنى وهو يبين تطور نمو السهم مما يساعد على قرارات الشراء والبيع ، كذلك يرى العديد من الخبراء لتلافى التلاعبات وفى إطار الوعى الإستثمارى أهمية متابعة المستثمرين لحركة حساباتهم مع الوسطاء الماليين ومراجعتهم فى حال وجود أى إختلافات كذلك أهمية عدم السعى وراء الإشاعات فالبعض يلجأ إلى نشر بيانات كاذبة أو مضللة عن شركة معينة بهدف التأثير سلباأو إيجابا على السعر بالبورصة – وهنا لابد من معاقبة المسئول عن نشر تلك الأخبار الكاذبة وفى هذا الصدد نشير إلى أهمية الأفصاح وهو إشهار كافة الحقائق لتمكين الغير من بيان كافة الجوانب الحقيقية عن الشركة حيث تقوم الشركة بتوفير المعلومات الدورية وغير الدورية لكافة المساهمين الحاليين والمرتقبيين بالداخل وبالخارج من خلال البورصة.

أخيرا إن الأسواق المالية تلعب دورا شديد الأهمية فى إقتصاديات الدول وجزء لايتجزأ فى المنظومة الإقتصادية والتنمية حيث تضم عدد من المؤسسات الإقتصادية وحاجاتها المتزايدة إلى الأموال من جهة أخرى تضخم الأموال الفائضة فى حوزة وحدات أخرى مما جعل من الأسواق المالية حلقة الوصل بينهم لتسهيل انسياب الأموال بين كلا النوعين من المؤسسات – وهنا نرى لابد من وقفة جادة كما ذكرنا مع المتلاعبين وبتطبيق القانون بما يشمله من عقوبات بهذا الشأن ويجيئ دور المحاسب القانونى فى التأكد من مدى إلتزام الشركة بقواعد ولوائح البورصة ، وعلى المستثمرين دور بتنمية وعيهم الإستثمارى ومعرفة مالهم وماعليهم .

رؤيــة لواقع الاتحــاد العــام للمحــاسبين والمــراجعين العــرب

تــلاشي وضيــاع مقومــات «الهويــة والثقــافة المحــاسبية العــربية» أهم التحديــات

اعداد/الاستاذ صالح الذهيبي

يعدّ " الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب " " UGERA - AFAA " أحد المنظمات العربية المختصة والعاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية، ويمثل الاتحاد جميع الهيئات المهنية للمحاسبه والمراجعة في كل الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية .

ولقد مرّ الاتحاد بمراحل تاريخية متنوّعة منذ نشأته سنة ١٩٧٠ إلى حين اتخاذ ١٢ دولة عربية قرار إعادة تأسيسه وذلك في ديسمبر ٢٠٠٥ في الجزائر، ولقد تكرّس ذلك المنحى الإصلاحي والتفعيلي لهيكل الاتحاد عبر إقرار نظام أساسي جديد له.

وتبيّن الفصول ٥ و ٦ منه جملة الأهداف المرجوّة منه مع تبيان وسائل تحقيقها.

ومن بين أهّم تلك الأهداف نذكر إعداد واعتماد المعايير المحاسبيّة المهنيّة وتطويرها ومراجعتها مع تفعيل أدوار اللجان الداخلية للإتحاد التي تتولى تلك المهام وهي بالخصوص: لجان الإستراتيجية ولجنة المعايير الدولية والتي تضمّ عدداً من " اللجان الداخلية " التي تقترح وتتابع اعتماد قواعد السلوك المهني، معايير المحاسبة المالية والمعايير الدولية في المراجعة.

الاعتراف بالاتحاد كمنظمة مختصة إقليمية

ومن البديهي إذن أن يتبنى الاتحاد في هذه الفترة الحسّاسة من تاريخه خطة عمل مستقبلية تتضمن عدداً من الخيارات الإستراتيجية أهمها:

- أن يتم الاعتراف به كمنظمة مختصة إقليمية وأن يتولى بصفته تلك تمثيل المهنة في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا لدى المنظمات الدوليّة المختصة.
- أن يعمل على تقارب نظم المحاسبة العربيّة في إطار توحيد المعايير المحاسبيّة المستخدمة فعلا مع المعايير الدولية.
- تحسين وتفعيل الشراكة التقنية والتنظيمية فيما بين الهيئات الأعضاء، مع ضمان تناسق أساليب وآليات التعليم والتكوين العربية في المواد ذات الصلة.

وسنحاول تقديم رؤية لحاضر ومستقبل " الاتحاد " كما نراه الآن وكما نرجو له أن يكون.

ندرة الموارد المالية من أهم نقاط الضعف

نقاط الضعف

- غياب تصور مستقبلي متكامل الملامح ينبني على أبحاث استراتيجية استشرافية تتعلق بواقع وآفاق مهنة المحاسبة على المستوى الاقليمي.
- ندرة وشح الموارد المالية للاتحاد.
- هشاشة وضعف التنظيم الهيكلي للاتحاد على المستويات الإدارية والبشرية.
- عدم نجاعة السياسة الإعلامية للاتحاد في التعريف بأنشطته وفعالياته.
- اختلاف وتضارب في مصادر وطبيعة الثقافة المحاسبية المعتمدة على المستوى الإقليمي وفي كل دولة – عضو.
- غياب محاولات جادة لتعريب المنظومات المحاسبية العربية المستخدمة فعلا.
- غياب وعدم قدرة الاتحاد على الحضور الدولي الفاعل.
- ضعف وسائل وآليات التعليم والتكوين القُطرية لمهنة المحاسبة.

القواسم المشتركة أهم عوامل القوة

عوامل القوة

- وجود قواسم تاريخية، حضارية، لغوية وثقافية مشتركة بين جميع الدول العربية الأعضاء في الاتحاد .
- بدء تشكل بوادر إرادة حقيقية في تحفيز وتفعيل هياكل الاتحاد (منذ مؤتمر الجزائر في ٢٠٠٥).
- وجود قدرة حقيقية للاتحاد على تجاوز كل الصعوبات التنظيمية، الإدارية والمالية التي يمر بها.
- قدرة الاتحاد على إشعاع وتأثير دولي أكبر حجماً ونطاقاً.
- التطور التدريجي للتشريعات المحاسبية في البلدان العربية والتدرج المرحلي نحو تبني واعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

الفرص

- ازدياد وتطور الوعي (الوطني والعالمي) بأهمية الدور الذى تلعبه مهنة المحاسبة على الصعيد الاقتصادى وهذا أحد الانعكاسات (الايجابية) للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة.
- الحركية الاقتصادية الإقليمية (وإن كانت ذات سرعة متفاوتة) تؤثر إيجابيا فى واقع تطور مهنة المحاسبة العربية.
- إمكانية الاستفادة والاستخدام العقلاني والمنهجي لوسائل الاتصالات الحديثة صلب المنظومات المحاسبية العربية (مشروع البوابة الافتراضية للتصريح الآلي فى تونس).
- تجدد الطاقات والكفاءات البشرية المهنية فى المجال المحاسبي تعد فرصة للقطاع بأكمله.

المخاطر والتحديات

- عدم التوازن الحالي بين الواقع الفعلى والتحديات المستقبلية للاتحاد.
- تلاشي وضياع مقومات "الهوية والثقافة المحاسبية العربية "في ظل سرعة وتنامي حركة الانفتاح الاقتصادى والحضاري
- عدم قدرة المهنة على مجابهة أخطار وتحديات المنافسة الخارجية (المتمثلة فى انتصاب شركات الخبرة في المحاسبة العالمية في المنطقة وتسويقها لخدمات محاسبية ذات تنافسية عالية جودة وسعرا).
- غياب إجماع وتوافق حقيقي داخل الاتحاد حول ضرورة وحيوية تفعيل المسار الإصلاحي.

فجوة الأداء ودور التدريب

بقلم: د.زكريا حجازى

هل تعلم عزيزي القارئ أن أداء الفرد ينخفض بنسبة ٧٥٪ إذا انخفضت قدرته ورغبته فى الأداء بنسبة ٥٠٪؟ وأن التدريب قادر على تحسين تلك النسبة!! لذلك، يقوم التدريب بدور بالغ الأهمية فى التنمية المهنية للفرد. وتبذل المؤسسات قصارى جهدها فى تدريب العاملين لديها. ويستدل على ذلك بحجم الأموال التى تنفق على التنمية المهنية و التدريب فى الدول المتقدمة. فتشير إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أنفقت على التدريب لتغطية التكاليف المباشرة أو غير المباشرة فى القطاعين العام والخاص حوالي ٥٠ بليون دولار (برودونيو ستروم ، ١٩٩٧، ص٢٣)، وفى عام ١٩٨٨ بلغت ميزانية التدريب فى بريطانيا ٢,٩ بليون جنيه استرليني (شيل، ١٩٩٠، ص ٤).

والتدريب عملية مخططة، محورها الفرد، و مغزاها تنمية نمطه الفكري، ومطيتها إحداث تغيير إيجابي فى معارفه و مهاراته واتجاهاته. كل ذلك تلبية لاحتياجاته الحالية والمستقبلية، تحقيقا لأهداف منظمته التى يعمل بها. فالتدريب يرتبط بأهداف المنظمة، على خلاف العمليات الأخرى مثل التعليم والتنمية الذاتية والتي ترتبط بأهداف الفرد ذاته.

وأداء الفرد فى المنظمة يمكن قياسه بمعادلة أجمع عليها فقهاء الإدارة، مؤداها أن: «الأداء = القدرة × الرغبة× البيئة المحيطة بالفرد». والمكون الأول (القدرة) فى تلك المعادلة، عبارة عن محصلة معارفه ومهاراته. و المكون الثاني (رغبة الفرد ودوافعه نحو الأداء)، عبارة عن محصلة اتجاهاته ومواقفه. أما المكون الثالث يعكس البيئة المحيطة بالفرد وهى عبارة عن محصلة البيئة المادية والذهنية والعاطفية. وعليه، يمكننا تمديد معادلة الأداء لتأخذ الشكل التالي:

أداء الفرد = معارفه × مهاراته × اتجاهاته × مواقفه × البيئة المادية × البيئة الذهنية × البيئة العاطفية

فمثلا: إذا انخفضت مهارات الفرد إلى ٥٠٪ عن المطلوب لأداء وظيفته، فإن ذلك يؤثر سلبا على أدائه بنسبة ٥٠٪ إذا ظلت كافة العوامل الأخرى فى أعلى درجاتها (١٠٠٪ لكل منها). ويتدهور الأداء أكثر إذا انخفض مكون آخر من هذه المكونات. فمثلا، إذا انخفضت المعارف المطلوبة لأداء تلك الوظيفة إلى ٤٠٪ إضافة إلى انخفاض مهاراته بنسبة ٥٠٪، فإن أداء الفرد يصبح ٢٠٪ إذا ظلت بقية العوامل الأخرى فى أعلى درجاتها. مما يقتضى متابعة ومراقبة أداء الفرد فى المؤسسات، بصورة دورية ومستمرة.

هناك قاسم مشترك بين التدريب والأداء

التدريب عملية مخططة محورها الفرد

ومن المعلوم فى الإدارة بالضرورة، أن الرقابة واحدة من مكونات العملية الإدارية. ومن أهم مبادئ الرقابة، مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف وتصحيح الفجوة بينهما إذا وجدت. وأداء الفرد عبارة عن محصلة قدرته ورغبته وبيئته–كما أسلفنا. والفجوة السلبية تتطلب تحليل تلك المكونات. فإن أسفر التحليل عن أن فجوة الأداء ناتجة عن انخفاض مستوى القدرة لدى الفرد، فيتوجه التدريب نحو تنمية معارفه ومهاراته. أما إن كانت نتيجة انخفاض رغبته، فينصرف التدريب نحو تغيير اتجاهاته ومواقفه. أما الثالثة (البيئة) فتخرج عن نطاق التدريب، وتدخل فى نطاق التنظيم، فهي مشكلة تنظيمية فى المقام الأول. لذلك ينبغي على محلل التنمية البشرية أن يفرق بين المشكلة التدريبية والمشكلة التنظيمية. فالأخيرة لا تحتاج إلى برامج تدريبية بقدر احتياجها إلى حلول تنظيمية.

لابد من التدريب لملئ المفقود وتنمية الموجود من الأداء المنشود

ولتغطية فجوة الأداء ينبغي أن تتوازن المنظومة التدريبية المكونة من: المدرب، والمتدرب، والبرنامج التدريبي، وطرق التدريب، ووسائله. والمدرب هو حجر الزاوية فى تلك المنظومة. فتقع على عاتقه مسؤولية تنمية قدرات المتدربين ورغباتهم وتحسين أدائهم. وللمدرب أدوار يلتزم بها، تبدأ من كونه ميسرا للعملية التدريبية، راعيا للمتدربين، مشرفا على أدائهم، مراقبا لنتائجهم، منجزا لأهدافهم، موجها لجهودهم، مفاوضا حال اختلافهم، ومبدعا بخروجه عن مألوفهم. يستخدم فى تدريبه طرقا شتى، من محاضرة ومناقشة وعصف ذهني ومباريات إدارية، وتمثيل أدوار، وتدريب مصغر، ودراسة حالات، وورش عمل، وغيرها من كل تقليدي وحديث.

والخلاصة: أن هناك قاسم مشترك بين التدريب والأداء، ماثلا فى المعارف والمهارات والاتجاهات السلوكية والصفات الشخصية. قاسم يعكس نمطا فكريا، ظاهرا فى معادلة الأداء، مستهدفا إنماؤه فى عملية التدريب. فحينما ينخفض الأداء، أو يراد تطويره، مواكبة لظروف محيطة، أو رغبة فى الاستحداث و التجديد، فلامناص من التدريب لمليء المفقود، أو لتنمية الموجود، من الأداء المنشود.

اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية لعام ٢٠١٠

تعقد جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إجتماع الجمعية العمومية اليوم الأثنين الموافق بقاعة الشيخ/ فهد بن جاسم فى وزارة الأعمال والتجارة.

وسوف يتناول جدول الأعمال النقاط التالية :

١. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الجمعية لعام ٢٠١٠.
٢. التصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.
٣. إقرار مشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية ٢٠١١.
٤- تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠
٥. تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه لعام ٢٠١١.
٦. إبراء ذمة مجلس الإدارة لعام ٢٠١٠.
٧. مايستجد من اعمال.

وتتطلع جمعية المحاسبين لتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات التى من شأنها الارتقاء والنهوض بمهنة

المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر خلال الخمس سنوات القادمة وتتمثل فى :

أولاً:

العمل على تعديل القوانين المتعلقة بالمهنة؛ وذلك بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة من أكاديميين ممارسين وجهات رسمية؛ على أن تلبى تلك التعديلات المتطلبات الأساسية لتطوير وتنظيم المهنة في الدولة.

فعلى الرغم من صدور قوانين جديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة ، فإن هناك قصوراً واضحاً فيها وتحتاج إلى الكثير من التعديلات الجوهرية عليها . تأسيساً عليه فإن الجمعية اقترحت على وزارة الأعمال والتجارة تشكيل لجنة مشتركة من لجنة قبول المحاسبين القانونيين وإدارة الشئون القانونية بالوزارة ولجنة الشئون القانونية بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية لدراسة قانون تنظيم مهنة مراقب الحسابات ، على أن تقوم هذه اللجنة بمناقشة أوجه القصور في هذا القانون وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها إدخال تعديلات تتناسب مع التطور الاقتصادي الذي تشهده دولة قطر ، وقد قامت اللجنة بتقديم المقترح إلى سعادة الوزير.

وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها اللجنة على النحو التالي :

١. قصر السجلات التي تنشئها الوزارة لقيد المحاسبين القانونيين على سجلين فقط هما « سجل المحاسبين القانونيين الممارسين » وسجل المحاسبين القانونيين غير الممارسين « وإلغاء سجل المتدربين ، وسجل مكاتب المحاسبة العالمية ، تماشيا مع الغالبية العظمى من الدول ومنها مشروع القانون الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. والهدف من إلغاء سجل مكاتب المحاسبة العالمية هو عدم الحاجة إلى إفراد سجل خاص لها بعدما تبنى مشروع القانون توحيد شروط ممارسة المهنة للمحاسبين القانونيين غير القطريين؛ سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم شركات ، وذلك بوضع شروط موحدة تطبق عليهم دون تمييز.

٢. اشتراط أن يكون الشريك القطري في شركات التضامن الممارسة للمهنة من المحاسبين القانونيين المقيدين. وذلك بهدف منع الاستغلال السيئ للمهنة من قبل غير المتخصصين بتغليب الحصول على الأرباح على جودة الأداء.

٣. التدريب المستمر، ومراقبة جودة الأداء. نص مشروع القانون على ضرورة حضور المحاسب القانوني لعدد من الدورات والندوات تحددها لجنة قيد المحاسبين القانونيين بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، كما نص على تشكيل لجان متخصصة تشكل بمعرفة الوزير للتحقق من أداء مكاتب المحاسبة؛ وذلك بهدف الارتقاء بأداء المهنة في الدولة.

وتأمل الجمعية خلال الفترة القادمة من الوزارة إعداد وتقديم مشروع القانون الجديد الذي قدمته اللجنة واتخاذ الخطوات نحو العمل به خلال الفترة القادمة.

ثانياً:

إعداد مشروع برنامج لمراقبة الأداء المهني للمراجعين في دولة قطر؛ وذلك للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام القوانين التي تنظم المهنة في الدولة وقواعد السلوك المهني والقوانين الأخرى ذات العلاقة؛

وذلك بهدف تحقيق جودة الأداء المهني للمراجعين والارتقاء بمستوى الخدمات المهنية لمكاتب المحاسبة العاملة في الدولة وزيادة الثقة فيها.

وبناء على تكليف الوزارة للجمعية بإعداد مشروع متكامل لمراجعة جودة الأداء المهني وشكلت لجنة استشارية لإعداد التصور المقترح لمشروع مراقبة جودة الأداء المهني على مكاتب وشركات المحاسبة في دولة قطر وتم تحديد عناصر المقترح على النحو التالي :

١. تحديد الجهة المناط بها مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة.
٢. اعتماد معايير الرقابة النوعية لمكتب المحاسبة.
٣. تطوير دليل الرقابة النوعية للمساعدة على تطبيق معايير الرقابة النوعية.
٤. إعداد برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة.
٥. إعداد دليل الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة.
٦. تنفيذ الفحص الدوري للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة.

ثالثاً:

تعمل الجمعية على إصدار دليل سنوي شامل يحتوي على بيانات تفصيلية حديثة عن المحاسبين والمراجعين في دولة قطر باللغتين العربية والإنجليزية، ويهدف هذا الدليل إلى:

١. تسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمراجعين من جهة وبينهم وبين المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة قطر وبدول مجلس التعاون الخليجي وبالعالم الخارجي من مهمة أخرى.
٢. حصر وتصنيف الخبرات المهنية والعلمية المتاحة لدى المحاسبين والمراجعين بدولة قطر بما يساعد على سهولة تبادلها وتوجيهها نحو المجالات الملائمة.
٣. تمكين المعنيين بمهنة المحاسبة والمراجعة سواء أكانوا أشخاصاً أم مؤسسات من الاستفادة من الإمكانيات العلمية والمهنية والتدريبية للمحاسبين والمراجعين في دولة قطر في إجراء الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات التي تساعد على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وخدمة المجتمع.

رابعاً :

تسعى الجمعية بشكل جاد للحصول على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين:

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) International Federation of Accounting

العام ١٩٧٧، وتمت الموافقة على دستوره ونظامه الداخلي في نوفمبر ٢٠٠٨م. ويتكون الاتحاد من ١٥٩ عضواً مختارين من ١٢٤ دولة حول العالم، ويمثل الاتحاد ٢,٥ مليون محاسب في القطاع العام (قطاع الصناعة والخدمات وقطاع التعليم وقطاعات أخرى). ويعتبر الاتحاد الدولي هيئة رقابية مهمتها حسب ما ورد في قرار إنشائها: خدمة المصلحة العامة وتعزيز مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم والإسهام في تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية ذات الجودة العالية وتعزيز التقارب الدولي لتطبيق هذه المعايير. والجمعية ترغب بدعم الوزارة للحصول على هذه العضوية المهمة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة التطورات التي تحدث لمهنة المحاسبة والمراجعة على مستوى العالم من خلال الاتحاد الدولي.

خامساً :

العمل مع المحاكم العدلية على تنظيم عمل خبراء المحاسبين بالمحاكم العدلية.

حيث اتضح لنا أن هناك كثيراً من الملاحظات على الوضع الحالي لهؤلاء الخبراء والتنسيق مع الوزارة بشأن الشروط الواجب توافرها في هؤلاء الخبراء بحيث إنها تتناسب مع شروط القيد بالوزارة لضمان التأهيل العلمي والمهني لهؤلاء الخبراء وأن يكون للوزارة بصفتها المسئولة الأولى عن تنظيم المهنة دور في لجنة قيد هؤلاء الخبراء المحاسبين.

سادساً :

العمل على دراسة الوضع الحالي للنظام المحاسبي الحكومي في دولة قطر.

حيث يتم تحديد نقاط القوة و الضعف و الفرص و التحديات بما يمكن من وضع خطة لتطوير و تحسين النظام المحاسبي بما يتواكب مع رسالة و رؤية و أهداف و سياسات و برامج الحكومة .والعمل على تقديم الاقتراحات للجهات المعنية لتحديث الأنظمة والقوانين والإجراءات المتعلقة بالمالية العامة والعمل على تطوير أسلوب الموازنة العامة بما يمكن قياس كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي . والأسس المتبعة في إعداد الحسابات الختامية بحيث تتماشى مع التطورات الحاصلة في المهنة

سابعاً :

العمل على زيادة الوعي المالي والمحاسبي في المجتمع يمثل أحد أهم العوامل التي تسهم في دفع كفاءة اتخاذ القرارات الاقتصادية وتعين على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وعمل برامج توعية موجهة مباشرة إلى الشرائح المختلفة سيعزز من قدرة المهنة على الوصول إلى تلك الشرائح. فعلى سبيل المثال عمل دورات وندوات حول مهنة المحاسبة وأهميتها للاقتصاد الوطني لطلبة المدارس والجامعات والموظفين وغيرهم، وكذلك إطلاق موقع الكتروني على شبكة الانترنت يهتم بتقديم المعلومة المالية والمحاسبية بشكل مبسط وسهل لتخدم حاجات شرائح المجتمع المختلفة.

ثامناً :

إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجمعيات والنظام الأساسي بما يفي ويخدم الأهداف السليمة لهذه الجمعيات، حيث إن النظام المالي الذي تخضع له جميع الجمعيات بالدولة عمل أساس واحد وهو " جمعيات النفع العام " دون الالتفات إلى أهمية هذه الجمعيات وكونها جمعيات وهيئات مهنية. ومن الاقتراحات التي تقدمت بها الجمعية إلى وزارة الشئوندالاجتماعية فتح المجال للمحاسبين غير القطريين والمهتمين بالمهنة كأعضاء ومنتسبين لهذه الجمعية ، كما هو معمول به في أغلب الجمعيات للاستفادة من خبراتهم فيما يخدم الأهداف السامية لهذه الجمعية علماً بأن أصحاب هذه العضوية يشاركون فقط في أنشطة وفعاليات الجمعية ولا يحق لهم التصويت في اجتماع الجمعية ولا المشاركة في انتخابات مجلس الإدارة .

تاسعاً :

العمل على إيجاد وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين بالمهنة والجمعيات المهنية بما يخدم متطلبات التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين والمراجعين .

عاشراً :

ضرورة التواصل مع المنظمات المهنية والمحاسبية العربية والدولية بما يسهم في تطوير المهنة

الحادي عشر :

العمل مع وزارة الاعمال والتجارة على وضع واعتماد القواعد اللازمة لامتحان الزمالة في دولة قطر بصفتها أحد متطلبات الترخيص لمزاولة المهنة، ويهدف هذا الامتحان إلى قياس القدرات الفنية والمهنية للأفراد الراغبين في الحصول على الزمالة والتأكد من توافر الكفاءة والمهارة الملائمة للقيام بعملهم بما يكفل ويسهم في رفع مستوى المهنة والارتقاء بجودة الأداء وحماية المصالح العامة. ويرتكز اهتمام الجمعية في المستقبل القريب على الاستعانة بفريق عمل لتقديم مشروع وضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة ومواده ومحتوياته ومتطلبات تنفيذه وتقديمه إلى الوزارة للنظر في إمكانية اعتماده وتنفيذه.

الثاني عشر :

استمرار التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة مثل وزارة الأعمال والتجارة ، ووزارة المالية ، وديوان المحاسبة ، والجمعية ، والجامعات لمواجهة المشاكل التي تعانيها المهنة واتخاذ خطوات إيجابية في سبيل النهوض بها.

الثالث عشر :

العمل على دعم وتشجيع الكفاءات القطرية للعمل بمهنة مراجعة الحسابات ودعم المكاتب الوطنية وتفعيل دورها في خدمة المهنة في الدولة وحثهم على استقطاب الكفاءات المتميزة للعمل بتلك المكاتب. وتعاني مكاتب التدقيق الوطنية في الدولة من مشاكل كثيرة تحد من قدرتها على الاستمرار والتطور وذلك للأسباب التالية :

- زيادة تكاليف التشغيل المطلوبة خلال مرحلتي التأسيس وبناء السمعة .
- ضعف إقبال المواطنين على مهنة تدقيق الحسابات كمؤسسين ومواطنين بسبب قلة العائد.
- سيطرة المكاتب الأجنبية على السوق وتنافس المكاتب الوطنية حتى الشركات والمشاريع الصغرى بأتعاب منخفضة جداً .
- عدم دعم القوانين والتشريعات الحالية لها وقلة الدعم الحكومي لتلك المكاتب بالشكل الكافي ليتجاوز مرحلة التأسيس.

الرابع عشر :

الاستمرار في عقد دورات تدريبية متخصصة ومؤتمرات وحلقات دراسية للمحاسبين والمراجعين في الدولة بهدف نشر الوعي المحاسبي والارتقاء بالمستوى العلمي والمهني .

الخامس عشر :

إعداد وتشجيع البحوث والدراسات وإصدار الدوريات والنشرات المتعلقة بمهنة المحاسبة وإثراء الفكر المحاسبي في الدولة.

السادس عشر :

العمل على تفعيل دور لجان الجمعية لمساندة الجهاز الإداري للجمعية في تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف .

السابع عشر :

العمل على توفير التمويل الكافي المنتظم من المستفيدين المباشرين من خدماتها واستقطاب داعمين ومساندين من القطاع الخاص لمساندة الهيئة في تحقيق الأهداف، حيث تعاني الجمعية من مشكلة التمويل.

الثامن عشر :

إعداد وتنفيذ برامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة وذلك من أجل الارتقاء بمستوى الأداء المهني ويمكن للجمعية تقديم مقترح القواعد العامة للتعليم المستمر والتدريب والمشاركة في تنفيذ هذا البرنامج.

إصدار دليل المحاسبين والمراجعين القانونيين فى قطر

في إطار رسالة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية فى العمل على كل ما من شأنه النهوض والارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر اصدرت الجمعية دليل شامل يحتوي على بيانات تفصيلية حديثة عن المحاسبين والمراجعين في دولة قطر باللغتين العربية والإنجليزية.

ويهدف الدليل الى تسهيل عملية التواصل بين المحاسبين والمراجعين من جهة وبينهم وبين المؤسسات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة بدولة قطر وبدول مجلس التعاون الخليجي وبالعالم الخارجي وحصر وتصنيف الخبرات المهنية والعلمية المتاحة لدى المحاسبين والمراجعين بدولة قطر بما يساعد على سهولة تبادلها وتوجيهها نحو المجالات الملائمة وتمكين المعنيين بمهنة المحاسبة والمراجعة سواء أكانوا أشخاصاً أو مؤسسات من الاستفادة من الإمكانيات العلمية والمهنية والتدريبية للمحاسبين والمراجعين في دولة قطر في إجراء الدراسات والأبحاث وتقديم الاستشارات التي تساعد على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وخدمة المجتمع.

وقد تم تقسيم الدليل علي الاقسام التالية :

أ- المحاسبين العاملين في القطاع الحكومي ويضم وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية أو شبه حكومية وجامعات في دولة قطر

ب- المحاسبين العاملين في الشركات العامة والخاصة والبنوك ويضم شركات ومؤسسات تعمل في القطاع الخاص وشركات مساهمة والبنوك في دولة قطر

ج- المحاسبين العاملين في مكاتب التدقيق والمحاسبة ويضم محاسبون يعملون في مكاتب التدقيق والمحاسبة أو مستقلين في دولة قطر

د- مكاتب التدقيق والمحاسبة ويضم عنوانين مكاتب التدقيق والمحاسبة العاملة في دولة قطر

وقد ضمت لجنة إعداد الدليل
الأستاذة/ ماجدة الكواري.
والأستاذة/ صباح العبدالله.
والأستاذ/ فتحي خضر.

وقد تم وضع بعض الشروط للتسجيل فى الدليل وهى أن يكون حاصلاً على درجة علمية في مجال المحاسبة، أو خبرة عملية في المحاسبة والمراجعة لا تقل عن ٥ سنوات وبالنسبة لغير القطريين يجب أن يكون مقر العمل في داخل دولة قطر وشهادة إثبات عمل وتعبئة النموذج المخصص لهذا الغرض.

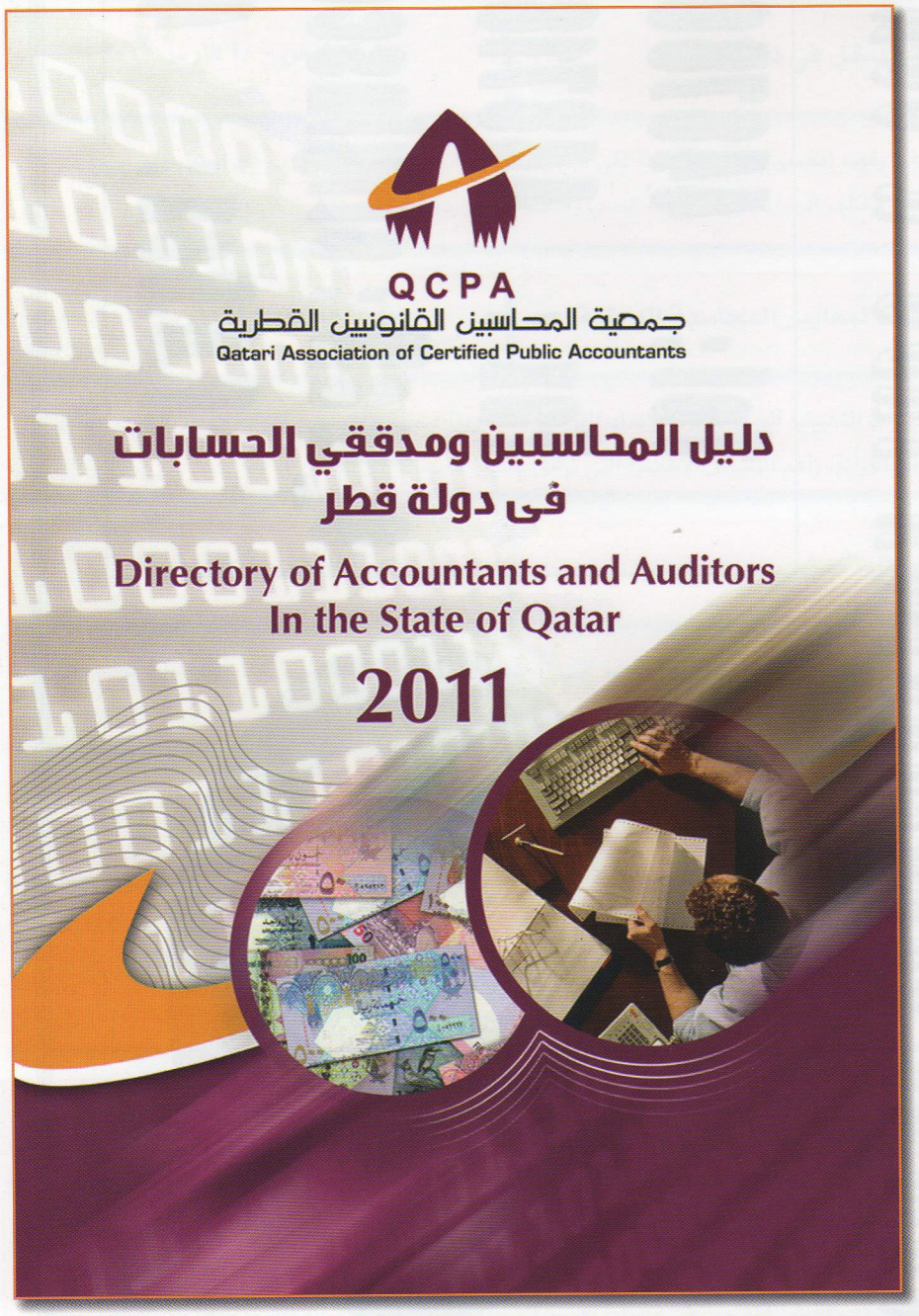

شركة اصول البناء للتجارة والمقاولات ذ.م.م

ORIGINS CONSTRUCTION TRDG & CONTG CO W L L

Tel: 44878648 تليفون :

Fax : 44871844 فاكس :

e_mail : originsco_4043_qatar

P.O.Box: 4043 ص ب :

الدورات التدريبية التي سوف تعقدها الجمعية الفترة القادمة

دورة المحاسبة الحكومية فى دولة قطر	**من ٢٧ فبراير - ٣ مارس ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة اكساب المشاركين الالمام بطبيعة ومبادئ المحاسبة الحكومية والاطلاع على الاتجاهات الحديثة فى مجال المحاسبة الحكومية واصدارات الاتحاد الدولى للمحاسبين للمحاسبة الحكومية والاطار العام للنظام المحاسبى الحكومى فى دولة قطر واسس اعداد الموزانات الحكومية (البنود/ موازنة البرامج والاداء) كذلك الموازنة العامة للدولة وكيفية اعدادها.

دورة المحاسبة على ضريبة الدخل في دولة قطر	**من ٦ مارس - ١٠ مارس ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين إلماماً وفهماً لمضمون قانون الضريبة على الدخل القطري رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٩، مع إجراء تطبيقات عملية على آلية تطبيق القانون، بما فيها احتساب الضريبة على مختلف الجهات المكلفة ووفقاً للنسب والنصوص الواردة في القانون.

دورة إعداد وتحليل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية	**من ٢٠ مارس - ٢٤ مارس ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة إلى إكساب المشاركين المهارات التطبيقية العملية اللازمة لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع الإلمام بآلية إعداد الإيضاحات المرفقة بالقوائم، وأهم المشاكل التطبيقية التي ترافق عملية إعداد تلك القوائم.

دورة المالية لغير الماليين	**من ٣ إبريل - ٧ إبريل ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركين من غير الماليين بالأسس والمبادئ المالية التي تهمهم في تسيير عملهم اليومي واكسابهم مهارات قراءة وفهم القوائم المالية المختلفة بالاضافة إلى اطلاع المشاركين على احدث الأساليب المالية في اتخاذ القرارات ذات الصلة.

دورة مبادئ تقييم الأداء في القطاع الحكومي بإستخدام بطاقات الأداء المتوزان Balanced Scorecards	**من ١٠ إبريل - ١٤ إبريل ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة الى إكساب المشاركين الالمام بالمفاهيم الحديثة في قياس الأداء مع الإلمام بآلية بناء الاستراتيجيات للمؤسسات الحكومية وبناء الخارطة الاستراتيجية لها. كما تهدف إلى إكسابهم المعرفة بمفهوم مؤشرات الأداء وآلية وضعها وبآلية ربط مؤشرات الأداء باستراتيجيات المؤسسة الحكومية وذلك كمدخل للإلمام بمفوم بطاقات الأداء المتوازن وبآلية إعداد ومتابعة بطاقات الأداء المتوازن للموظفين في المؤسسات الحكومية.

دورة تطبيقات متقدمة بإستخدام بطاقات الاداء المتوازن فى القطاع الحكومي Balanced Scorecards	**من ١٧ إبريل - ٢١ إبريل ٢٠١١**

تهدف هذه الدورة الى إكساب المشاركين المهارات المتقدمة في استخدام بطاقات الأداء مثل تصميم وتكوين بطاقة الاداء المتوازن في كل محور من محاورها لغاية صدور البطاقة (مؤشر القياس) وربط مؤشرات الاداء وتصميم وتكوين الخارطة الأستراتيجية للمؤسسة وربطها ببطاقة الاداء المتوازن ومعرفة كيفية ربط محاور بطاقة الاداء المتوازن مع بعضها بالإضافة الى التدريب على مهارات تفسير السببية بين الأهداف العملية (المخرجات) التي تتكامل بين مستويات العمل في سبيل خدمة الاستراتيجية من خلال محاور بطاقة الاداء المتوازن وختاماً القدرة على مناقشة وقياس أداء المؤسسة وتحليله بشكل علمي وسببي (علاقة السببية) بمنظور بطاقة الاداء المتوازن.

دورة : دور بيانات التكاليف في ترشيد اتخاذ القرارات الادارية في الاجل القصير	من ١ مايو – ٥ مايو ٢٠١١

تهدف الدورة إلى زيادة وعى المشاركين بأهمية الدور الذى تلعبه التكاليف فى منشآت الأعمال ، حيث أن نظم التكاليف لها دور فعال فى تحقيق سياسات واستراتيجيات المنشأة، ويساعد تفهم الدور الذى تلعبه التكاليف فى مجالات التخطيط والرقابة فى خفض التكاليف وإحكام الرقابة عليها ومحاولة زيادة المنافع المتوقعة منها من خلال تحليل"اقتصاديات تكاليف التشغيل" مع المساهمة فى "التخطيط الآستراتيجى للتكاليف" وبما يساهم فى ترشيد القرارات الإدارية.

دورة معايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية	من ١٥ مايو – ١٩ مايو ٢٠١١

تهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركين بالإطار النظري والعملي لمعايير المحاسبة الدولية وإطلاع المشاركين على جميع المعايير الدولية في المحاسبة وأهميتها وتمكينهم من معرفة متطلبات ومستويات تطبيق تلك المعايير و المستجدات الحديثة في تلك المعايير

دورة التطبيقات المحاسبية باستخدام برنامج (Peachtree)	من ٥ يونيو – ٩ يونيو ٢٠١١

مقدمة وتعريف عام ببرنامج Peachtree وتعريف المشاركين بالنظم المحاسبية المتكاملة ومساعدتهم لاكتساب المهارات اللازمة لتشغيل نظام محاسبي باستخدام الحاسب الآلي والقيام بعمليات التسجيل والترحيل وإعداد التقارير المالية.

English courses

Internal Audit	27th Feb – 3rd March 2011

This training course takes participants through the principles, recognized best practices and essential techniques of internal auditing. It provides you with guidance on planning and performing audit work in line with the latest standards.

Audit Basics & Principles	6th March – 10th March 2011

This training course aims to introduce the fundamentals and principles of auditing that enable the participants to practice audit Including all basic skills needed.

Corporate Budgeting	13th March – 17th March 2011

The main objectives of the course are to provide the participants the Basic knowledge & skills of the of corporate budgeting, and the practice of how to plan the budget process & how to link the budget with the corporate strategies & finally how to Use the budget as a control tool.

Finance for Non-Financials

13th March – 17th March 2011

This course aims to provide the participants with the main financial principles that they may need in their daily professional life, and also the principles of some other Financial skills like reading and understanding the Financial Statements, and the use of it in decision making.

External Audit

24th April – 17th April 2011

This course aims to provide the participants with the enough knowledge about the external audit, through covering the main principles, modern approaches and the cooperation between Finance Department and the external auditors.

Oracle General Ledger Management Fundamentals

8th May – 12th May 2011

The main objectives of this course are to describe the implementation considerations, understand how Oracle General Ledger integrates with the e-Business Suite of applications & to Identify the steps required to complete the accounting cycle

International Financial Reporting Standards (IFRS)

22th May – 26th May 2011

This course aims to provide the review the existing & valid International Financial Reporting Standards, and to review the latest standards released or applied during 2011, with practical examples & training.

شروط الإشترك بالدورات والحصول على شهادة حضور من الجمعية :

١- حضور مانسبته ٨٠ ٪ من عدد ساعات الدورة كحد أدنى.

٢- آخر موعد للتسجيل و دفع الرسوم قبل بدء الدورة التدريبية بأسبوع.

٣- تعقد كافة الدورات في معهد التنمية الإدارية – الطريق الدائري الثالث (C Ring)

٤- رسوم الاشتراك بالدورات هي كما يلي:

٥٠٠ ريال للطلبة.

١٠٠٠ ريال لأعضاء الجمعية.

١٥٠٠ ريال للأفراد.

٢٠٠٠ ريال للشركات والوزارات و الهيئات الحكومية.

٥- لايحق للمشترك إسترداد الرسوم المسددة عن الدورة بعد بدء الدورة.

على الراغبين فى الاشتراك بالدورات الاتصال أو الحضور لمقر الجمعية الدور الحادي عشر – برج وزارة الاعمال و التجارة – الدفنة.

من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثانية عشر ظهراً.

ومن الساعة الخامسة مساءاً حتى الثامنة مساءاً طوال أيام الأسبوع عدا الجمعة والسبت.

ورشة عمل فى مهارات النجاح فى إدارة المشاريع

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ورشة عمل بعنوان (مهارات النجاح فى إدارة المشاريع) بمعهد التنمية الادارية وقد حاضر فيها الخبير المتخصص الاستاذ الدكتور بشير كومالا- أستاذ الادارة بجامعة هيوستن الولايات المتحدة الامريكية- الذى عمل الكثير من الدورات التدريبية والحلقات النقاشية وله العديد من الابحاث العلمية في هذا المجال. وقد تناولت هذه الورشة موضوع كيفية ادارة المشاريع بطريقة فعالة تؤدي الى انجاز المهام المتعددة التي لها اولوية قصوى وفقا لمعايير تتضمن تقليل التكاليف والالتزام بالمواعيد المحددة للانجاز والاخذ بالاعتبار الموازنة المحددة للمشروع.. وتتضمن الورشة معرفة الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في ادارة المشاريع والدور الذي يجب القيام به من قبل ادارة المشروع في مواجهة التطورات السريعة والمنافسة التي تشهدها الشركات في الوقت الحاضر.

وقد قام الاستاذ علي فخرو عضو مجلس إدارة الجمعية بتوزيع الشهادات على المشاركين فى الدورة.

سكرتير جديد للجمعية

تم اختيار محمد صالح عبد القوى سكرتيرًا جديدًا للجمعية

وعبد القوى حاصل على بكالوريوس حاسب آلى - جامعة قطر بتقدير جيد جدا يبلغ من العمر ٢٧ عاما

وعمل موظف خدمات المشتركين في شركة اتصالات قطر (كيوتل) في الأقسام التاليه :

- فريق الاستجابة (دعم الباك أوفيس) في المهام التاليه:

(٥ - ٢٥ يوليو ٢٠١٠)

ومتابعة شكاوي العملاء المتعلقة بكافة الخدمات المقدمة من قبل كيوتل وتحليل وتدوين المشاكل الفنية للتطبيقات الداخلية والخارجية وإعادة توجيهها إلى الأقسام المعنية والتواصل مع العميل للتأكد من حل المشكلة على أكمل وجه وضمان رضا العميل وقسم الدعم الفني للانترنت في المهام التاليه:

(٢٨ أغسطس ٢٠٠٨ - الآن)

التعامل مع كافة خدمات الانترنت المقدمة من قبل الشركة ADSL, IPTV, Mobile Broadband, Dialup, E-mail & Blackberry) والدعم الفني وحل مختلف المشاكل البرمجية لمعدات كيوتل الشبكية من (راوتر + مودم). وإدخال البيانات مثل : تسجيل الطلبات الجديدة، تسجيل الشكاوي، وتدوين مقترحات وملاحظات الجمهور من العملاء والتواصل المباشر مع العملاء.

نظمتها الجمعية بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية

ندوة حول العوامل المؤثرة على قيمة الأوراق المالية والشركات المساهمة

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع معهد التنمية الادارية ندوة بعنوان « العوامل المؤثرة علي قيمة الأوراق المالية وقيمة منشأة الأعمال (الشركات المساهمة) وذلك يوم الاربعاء الموافق ١٦ فبراير ٢٠١١ فى معهد التنمية الادارية فى قاعة الندوات و تحدث فى هذه الندوة الاستاذ الدكتور / عمرو عبد البر استاذ المحاسبة في جامعة عين شمس. وفي بداية الندوة التي حضرها عدد من اعضاء الجمعية والمهتمين والمعنيين بمهنة المحاسبة ألقى الاستاذ محمد ال خليفة كلمة عن اهمية موضوع الندوة والتعاون المتميز والمثمر بين الجمعية والمعهد لخدمة مهنة المحاسبة في الدولة والارتقاء بها.

وتناولت الندوة العوامل المحلية وتلك العالمية التي يمكن ان تؤثر في قيمة الأسهم التي يتم تداولها في البورصات المحلية لاسيما بورصة قطر والبورصات الأخري في موطن الأزمة والدول الأخري المرتبطة بالبورصات محل الأهتزاز والتي تؤثر بشكل مباشر علي ربحية الشركات ومن ثم العائدات علي الأسهم سواءً كانت تلك العائدات النقدية او التوزيعات في شكل الأسهم وتطرقت الموضوعات لعملية تجزأة الأسهم والأسباب التي تدعو مجالس إدارات الشركات لأتخاذ مثل هذا القرار وكيفية تأثر قيمة الشركات المساهمة بالتقلبات السوقية وتتوقف درجة التقلبات حسب طبيعة النشاط ودرجة تأثير هذه الطبيعة علي الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي وتطرقت المناقشات العديد من الساؤلات ومنها كيفية توعية صغار المستثمرين في حالة وقوع ازمات اقتصادية او مالية وكيفية وضع تصور لحلول بعض من المشاكل التي تواجة المتعاملين في البورصات.

واشار الدكتور عمرو إن هناك ارتباطا بين أسماء الملاك للشركات التي يتم التداول في أسهمها و تستحوذ على وزن كبير من المؤشر الرئيسي للبورصة حيث زادت الشائعات والمخاوف حول أوضاع الشركات المالية وصحة أوضاع استثماراتها بالإضافة إلى احتمالات تغيير هياكل ملكيتها في حالة ثبوت تهم جنائية على أصحاب هذه الشركات أو كبار المساهمين فيه.

من هنا طالب عدد من خبراء سوق المال إلى المطالبة بضرورة وقف التداول على تلك الشركات لحين الانتهاء من التحقيقات

وإلزام مجالس إدارتها بتعويض صغار المساهمين في حالة تضررهم من أخطائهم . من هنا يؤكد الدكتور عاطف النقلى أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق جامعة الزقازيق أن أموال مستثمري البورصة في تلك الشركات وجميع الشركات المقيدة في البورصة هي في حماية كاملة من القانون الذي يفرض حمايته الجنائية والمدنية على أموال الشركات المساهمة مهما كان الإجراء القانوني الذي يمكن أن يتخذ ضد رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه مضيفا أن أهم العوامل المؤثرة هو القانون الذي يفرق بين شركات الأشخاص وبين الشركات المساهمة حيث أنه في الحالة الأولى تتأثرالشركات تأثرا بالغا بأصحابها في حين أن الشركات المساهمة لا تؤثر شخصية المساهم الأكبر أو رئيس مجلس الإدارة على أداء السهم بشكل كبير وبالتالي فإن قواعد الاستثمار الراسخة تؤكد أنه في الشركات المساهمة حتى وإن تأثر السهم تأثرا طفيفا بأخبار تخص رئيس مجلس إدارتها فإن التأثير الأكبر غالبا ما يقتصر على الأداء المالي للشركة وقوتها في السوق.

ثم تطرق الدكتور عمرو إلى ما ذكره خبير الأوراق المالية الدكتور عبدالرحمن طه في أن البورصة تنتظر العديد من المفاجآت والأحداث عند الافتتاح والتي تتطلب تدخل الجهات الرقابية لتوضيح الأمور أمام المستثمرين حفاظا علي استقرار السوق وترسيخا لمبادئ الإفصاح والشفافية. وذكر مثالا على ذلك ما شهدته مصر من أحداث في الآونة الأخيرة يثير التساؤل حول مصير الشركات المدرجة في السوق المالية والتي تتعلق بشخصيات عامة أثير حولها بعض الجدل يستدعي التدخل من قبل جهتين: أولهما الجهات الرقابية لتدخلها بإجراءات من شأنها الحفاظ علي أموال المستثمرين كإيقاف التداول علي تلك الأسهم وإلزام تلك الشركات بالإفصاح عن تلك الأخبار التي تتعلق بها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح والشفافية كمبدأ يرسخه قانون سوق المال يستدعي قيام مديري الاستثمار بتلك الشركات بالإدلاء ببيانات من شأنها إيضاح الموقف المالي للشركة وما لحقها من تغيرات والتي في الغالب لن تتأثر كثيرا بما يحدث الآن. ومن ثم لا بد ضرورة الإسراع باتخاذ تلك الإجراءات في اقرب وقت ممكن حتى لا تعصف الشائعات بأموال المستثمرين وأكد كذلك علي ضرورة استغلال الظروف الحالية للقيام بتعديلات تشريعية كبيرة في قانون السوق المالية الحالي. في ختام الندوة حث الدكتور خالد الخاطر رئيس مجلس الادارة المحاسبين في الدولة إلى حضور مثل هذه الندوات والاستفادة منها وأوضح ان الجمعية حريصة جداً على دعوة خبراء مثل الدكتورعمرو للمشاركة في تقديم الجديد في علم المحاسبة والاسهام في نشر الوعي المحاسبي في الدولة.

خلال الفترة من ٦ - ٩ ديسمبر ٢٠١٠م

برنامج تدريبي حول (التدقيق المبني على المخاطر)

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع ديوان المحاسبة برنامج تدريبي بمعهد التنمية الإدارية حول (التدقيق المبني على المخاطر) وذلك خلال الفترة من ٦ - ٩ ديسمبر ٢٠١٠م وبحضور (٢٣) مشاركا من الإدارات الأخرى.

وقام بتقديم البرنامج السيد/ عبد القادر عبيد علي رئيس جمعية المدققين الداخليين بدولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة دبي العالمية والسيد/ أشرف الشعراوي نائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة دبي العالمية.

وقد اشتمل البرنامج على المحاور التالية الإطار العام للتدقيق المبني على المخاطر ومكوناته و أنواع المخاطر ودور التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في إدارة المخاطر وتحديد وتقييم وترتيب المخاطر وإدارتها وحالات تطبيقية.

وفي نهاية البرنامج تم توزيع الشهادات على المشاركين، حيث قام بتوزيعها الشيخ/ محمد بن عبدالله آل ثاني عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، وبحضور السيد/ فهد أحمد الماس - مدير الشؤون الإدارية والمالية مندوباً عن ديوان المحاسبة.

دورة تدريبية نظمتها الجمعية بالتعاون مع كلية الدراسات الاسلامية بمؤسسة قطر للتربية والعلوم

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع كلية الدراسات الاسلامية بمؤسسة قطر للتربية والعلوم دورة تدريبية متميزة تهدف الى رفع مستوى الاداء المهنى والعلمى للعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر فى إطار رسالة الجمعية فى عقد فعاليات من شانها تطوير والارتقاء بمهنة المحاسبة فى دولة قطر بعنوان « تحليل وتفسير القوائم المالية»

وهدفت هذه الدورة إلى إكساب المشاركين فهماً للقيم المالية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المكملة لها، وتفسير هذه القيم والإيضاحات واستخلاص النتائج عنها في ضوء معايير إعداد تلك القوائم، كذلك أساليب التحليل المالي الأساسي والفني لاكتشاف العلاقات التي تنطوي عليها القوائم المالية.

واشرف على هذه الدورة الدكتور/ السيد الصيفى الاستاذ المشارك بكلية الدراسات الاسلامية بؤسسة قطر للتربية والعلوم والخبير المالي شارك الاستاذ راشد بن همام العبدالله عضو مجلس ادارة الجمعية في توزيع الشهادات على المشاركين.

وتتقدم الجمعية بالشكر الجزيل الى كلية الدراسات الاسلامية على التنظيم المتميز لهذه الدورة في مقر الكلية والجمعية تتمنى استمرار هذا التعاون لخدمة المهنة في دولة قطر

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تعقد الملتقى الأول للماليين مارس المقبل

تنظم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الملتقى الأول للماليين يوم ٢ مارس المقبل بمدينة الدمام وبرعاية شركة ارامكو السعودية.

ينعقد الملتقى تحت شعار»الماليون في العقد القادم: طموحات وتحديات»، ويهدف إلى إبراز الدور الهام الذي يقوم به المختصون في الجوانب المالية في مساعدة المنشآت المختلفة والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الملائمة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لهذه المنشآت ونموها.

كما يهدف إلى استشراف المستقبل بطموحاته وتحدياته لاكتساب فهم أعمق للتحديات التي تواجه الماليين وبحث الحلول لها. وتعزيز المهارات اللازمة لهم للتطور والنجاح.، وترسيخ أفضل الممارسات المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المالية. ، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المالية.

وسيتحدث في هذا الملتقى نخبة من ابرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسئولين التنفيذيين عن القطاعات المالية. والمتوقع ان يشهد الملتقى حضورا مكثفا من المملكة ودول مجلس التعاون لاهمية الموضوعات التي يتناولها.

فاضل نيروز عبدالله النجار عضوا بمجلس ادارة الجمعية

تم تعيين السيد فاضل نيروز عبدالله النجار عضوا بجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وذلك بعد قبول اعتذار عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالله جار الله البريدي بناء على طلبه.

والنجار حاصل على بكالوريوس ادارة اعمال تخصص محاسبة بتقدير جيد جدا ١٩٩٤

بالاضافة الى مشاركته فى العديد من الدورات منها دورة تدريبية بمعهد التدريب الاداري – بلجيكا ودورة اعداد الانظمة المالية للادارة العليا ودورة تدريبية بمعهد ترابين – سنغافوره ودورة تدريبية بمعهد ميرك للتدريب – الامارات ودورة دراسات الجدوى للمشاريع بجامعة قطر.

تقلد العديد من المناصب منها رئيس المحاسبة والمالية بشركة قافكو – شركة قطر للاسمدة الكيماوية من ١٩٩٩ – ٢٠٠٨ و خبير قانونى بالمحكمة الشرعية من ٢٠٠٨ وحتى الان.

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول التعاون لدول الخليج العربية تنهي دراسة لمراقبة جودة الأداء المهني

انتهت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إعداد دراسة لمراقبة جوده الأداء المهني لشركات ومكاتب المراجعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. جاءت هذه الدراسة بناء على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الهيئة و وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة قبل نحو ستة اشهر والتي تضمنت قيام الهيئة بتنفيذ دراسة لوضع منهجية متكاملة للرقابة على شركات ومكاتب التدقيق والمحاسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفق أفضل الممارسات وأحدث التجارب المهنية على مستوى العالم. وقد أشار الدكتور محمد آل عباس المدير التنفيذي للهيئة أنه تم تنفيذ الدراسة بالتعاون مع مستشارين يتمتعون بخبرة كبيرة في هذا المجال حيث قام الفريق بوضع خطة عمل من ثلاث مراحل، وقد تم انجاز الدراسة في الفترة المقررة، كما تم إعداد الدراسة بنسختين عربية وانجليزية، وتم تسليمها إلى الوزارة، التي تعكف على دراستها للبت في تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني في دولة الإمارات العربية المتحدة .

والجدير بالذكر أن هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هيئة مهنية لها شخصية اعتبارية وغير هادفة للربح أنشأت بموجب قرار صادر من المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشر المنعقدة في مدينة أبوظبي بتاريخ ٧-١٩٩٨/١٢/٩م. وتهدف الهيئة إلى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها ولها على الأخص مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية، وتطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة، ووضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة وتنفيذ١ه، والارتقاء بمستوى الأداء المهني وإعداد وتنفيذ برنامج التعليم المستمر المتعلق بالمهنة، ووضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونيين ومتابعة وتقويم الأداء المهني، وإعداد وتشجيع البحوث والدراسات والترجمة وإصدار الكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، والتنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين والعمل على دعمها وتطويرها ، وتوحيد المصطلحات المحاسبية والرقابية.

ممثل من جمعية المحاسبين القانونيين القطرية فى لجنة التظلم الضريبي

صادق حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى أمس على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠١١ بتسمية رئيس وأعضاء لجنة التظلم الضريبي وتنظيم أعمالها

وقد تشكلت لجنة التظلم الضريبي المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل المشار إليه على النحو التالى :

١ – السيد / سلطان مطر ضابت الدوسري رئيساً قاض بمحكمة الاستئناف.

٢ – السيدة / حصة عمر العامري عضواً ممثلاً عن وزارة الاقتصاد والمالية.

٣– السيد / أحمد يوسف الجفيري عضواً ممثلا عن وزارة الأعمال والتجارة.

٤ – السيدة / مايسة حسن الملا الجفيري عضواً ممثلاً عن ديوان المحاسبة.

٥ – السيد / راشد ناصر سريع الكعبي عضواً ممثلا عن عن غرفة تجارة وصناعة قطر.

٦ – الدكتور / خالد بن ناصر الخاطر عضواً ممثلا عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية.

ويتولى أمانة سر اللجنة ، موظف أو اكثر من موظفي إدارة الإيرادات العامة والضرائب بوزارة الاقتصاد والمالية.

وقد أشارت المادة الثانية الى أن أعضاء اللجنة مستقلون فى أداء اعمالهم ،ولايجوز لأي جهة أو أي شخص التدخل في عمل اللجنة، أو فى القرارات الصادرة عنها.وأشارت المادة الرابعة الى ان اللجنة تمارس الاختصاصات المنصوص عليها فى المادتين (٣١) و(٣٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩، وفقاً للضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى القانون المشار إليه.

وتتقدم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالشكر الجزيل لوزارة الاقتصاد والمالية لدعمها للجمعية ومساعدتها فى القيام بالدور المنوط بها من أجل خدمة المهنة والارتقاء بها.

دعم عيني مقدم من شركة (أم جيه كيه للتوكيلات و السيارات) لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تتقدم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالشكر الجزيل لشركة (أم جيه كيه للتوكيلات و السيارات) لدعمها المتميز للجمعية وتقديمها تبرع عيني يتمثل فى سيارة همايا لمساعدة الجمعية فى القيام بالنشطة المختلفة التى تسهم فى الارتقاء والنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر وبهذه المناسبة يتقدم الدكتور / خالد بن ناصر الخاطر رئيس مجلس إدارة الجمعية بالشكر الجزيل الى الشيخ محمد بن حمد آل ثاني رئيس مجلس إدارة الشركة ونائب رئيس الجمعية على دعمه المتواصل للجمعية ومسانده الدائمة لجميع الفعاليات التى تنظمها الجمعية وكذلك تتقدم بالشكر للاستاذ / مجد احمد مدير مبيعات الشركة على هذا الدعم المتميز للجمعية

وقد صرح الاستاذ مجد احمد مدير مبيعات الشركة أن هذا الدعم ياتى في إطار المشاركة الفعالة في الخدمة المجتمعية.وأنه لمن دواعي سرورنا أن ندعم هذه الجمعية و التي تعمل على النهوض بالمحاسبين القانونيين في دولتنا الحبيبة قطر والتي تشهد نهضة شاملة في كافة المجالات منها المجال المحاسبي الذي يعتبر صمام الأمان في الأقتصاد القطري.

ونحن في شركتنا و التي تعتبر إحدى الشركات العاملة في سوق السيارات القطرية إستطاعت في وقت قصير منذ تأسيسها و الحمد لله بكسب ثقة المستهلكين من أفراد و شركات وذلك لإعتمادها مبدأ الشفافية في التعامل وتوفير الخدمات اللازمة مابعد البيع للعملاء .

ويضيف (مجد) أن مشاركتنا هي ليست الأولى في الخدمة المجتمعية ولن تكون الأخيرة إنشاء الله وهو واجب علينا دعم كل ماهو مساهم في إثراء الأقتصاد القطري علي جميع الأصعدة .

نموذج طلب إشتراك عضوية

صورة شخصية

التاريخ: / / م

الاسم: .....

تاريخ الميلاد: ..... محل الميلاد: .....

رقم البطاقة الشخصية

الوظيفة: .....

جهة العمل: .....

هاتف العمل: ..... فاكس العمل: ..... ص . ب: .....

جوال: ..... البريد الإلكتروني: .....

أخر مؤهل علمي: ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐ أخرى (.....)

التخصص: ☐ محاسبة ☐ أخرى (.....)

اسم الجامعة: .....

العضوية فى الجمعيات والهيئات الأخري: .....

إقـــــرار

أقر أنا ..... حامل بطاقة شخصية رقم | | | | | | | | | | | | |

المقيم فى ..... وعنوانى .....

ومهنتى ..... بأننى اطلعت على النظام الأساسى لجميعة المحاسبين القانونيين القطرية وأتقدم بطلبى راغباً قبولى عضواً بها، وفى حالة قبول طلبى فإننى التزم بالنظام الأساسى للجمعية وبأداء قيمة اشتراك العضوية المقررة، وبقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وكافة الإلتزامات والشروط الأخرى المبينة فى هذا النظام.

التاريخ: / / م التوقيع: .....

نموذج تسديد رسوم العضوية

الاسم: .....

تاريخ الميلاد: ..... محل الميلاد: .....

رقم البطاقة الشخصية | | | | | | | | | | | | |

نوع الاشتراك ☐ نقداً ☐ شيك باسم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

☐ إيداع فى حساب الجمعية لدى مصرف قطر الاسلامي حساب رقم (١٠٩٧١٦٨١٠٠١٧٣٥٢٩)

وموافاتنا بالإيصال باليد أو إرسال على رقم فاكس (٤٤٩٤٥٥٨٨) أو بالايميل info@qcpa.net

يرجى عدم إيداع رسوم العضوية إلا بعد الموافقة على قبول العضوية

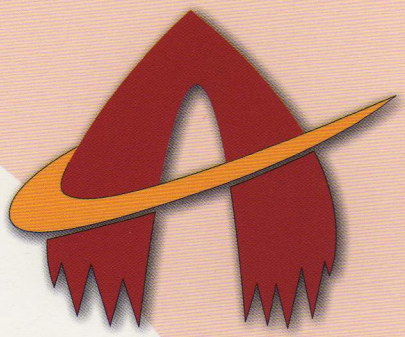

QCPA

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

Qatari Association of Certified Public Accountants